ثقافة نحوية





جمال شاهين

منشورات المكتبة الخاصة ٢٠٢٣


نشر المكتبة الخاصة
2022
جمال شاهين
النشر الأول ٢٠٢٢
مايدخل على المبتدأ
النواسخ

ثقافة نحوية

تنسيق واختيار

جمال شاهين

النواسخ في العربية

"كان وأخواتها"

مفهوم الناسخ

معنى الناسخ: الجملة الاسمية في مثل "الرياحين مُتْعة" - تتكون من اسمين مرفوعين، يسمى أولهما: المبتدأ، وله الصدارة في جملته - غالباً -. ويسمى الثاني: خبراً كما هو معروف؛ ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير اسمهما، وحركة إعرابهما، ومكان المبتدأ من الصدارة في جملته، ومن هذه الألفاظ: كانَ، إنَّ ... ظنَّ ... ولكل واحدة أخوات ، مثل: كان العاملُ أَميناً، فيصير المبتدأ اسم "كان" مرفوعاً وليس له الصدارة الآن، ويصير خبر المبتدأ خبر كان منصوباً. ويسمى: خبرها" ... ومثل؛ إنّ العاملَ أمينٌ؛ فيصير المبتدأ اسم "إن" منصوباً، وليس له الصدارة، ويصير خبره خبر "إن" مرفوعاً. ونقول: ظننت العامل أميناً فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل: "ظننت" وليس للمبتدأ الصدارة. وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما وحركة إعرابهما ومكان المبتدأ: "النواسخ"، أو: نواسخ الابتداء؛ لأنها تحدث نسخاً، أي: تغييراً على الوجه الذى شرحناه ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة ... فيصير اسماً لها؛ إذ لا يشترط في اسمها أن يكون معرفة في الأصل، ولكن يشترط في اسمها ألا يكون شبه جملة، لأن اسمها في أصله مبتدأ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة

ومما سبق يتبين أن النواسخ بحسب التغيير الذى تحدثه ثلاثة أنواع: نوع يرفع اسمه وينصب خبره - فلا يرفع فاعلا، ولا ينصب مفعولا - مثل: "كان وأخواتها"، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره؛ مثل: "إن وأخواتها"، ونوع ينصب الاثنين ولا يستغنى عن الفاعل؛ مثل: "ظن وأخواتها".

"كان" وأخواتها من الأفعال الناسخة التي تعمل عملها، وتسمى أيضاً: الأفعال الناقصة.

ملاحظات : المراد بأخواتها: نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل، وتخالفها في اللفظ والمعنى، سواء أكانت مع أختها من جنس واحد، فهما فعلان، مثل: كان - أضحى - ظل....
أم كانتا من جنسين مختلفين. فإحداهما فعل، مثل: "كان" و "ليس" والأخرى حرف، مثل:

"ما" الحجازية التي تعمل عليها.

و"كان" الناسخة وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا ترفع فاعلا، ولا تنصب مفعولا به، ولا تحتاج لأحدهما ما دامت ناسخة. غير أن هذه الأفعال الناسخة تؤنث لتأنيث اسمها، بالشروط والطرق التي يؤنث بها الفعل التام لتأنيث فاعله.

لا تدخل النواسخ على المبتدأ إذا كان واحدا مما يأتي:

أ- المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملته بحيث لا يصح أن يتقدم عليه شيء: كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء ... ويستثنى من هذا النوع الذي له الصدارة في جملته – ضمير الشأن، فيجوز أن تدخل النواسخ عليه.

وكذلك يستثنى المبتدأ إذا كان اسم استفهام، أو مضافا لاسم استفهام، فيجوز أن تدخل عليه "ظن وأخواتها" مع استيفائها الفاعل، ومع تقديم اسم الاستفهام وجوبا على الناسخ، نحو: أيهم ظننت أفضل؟ وغلام أيهم ظننت أفضل؟ ولا تدخل هنا "كان"، ولا "وأن" ولا أخواتها، لأن الاسم في بابي: "كان وأخواتها" لا يتقدم على العامل، وأما الخبر فيجوز أن يتقدم في بابي: "كان وظن" وأخواتها إذا كان اسم استفهام، أو مضافا إلى اسم استفهام، نحو: أين كنت وأين ظننت محمودا ... بشرط ألا يمنع من التقدم مانع مما سيجيئ عند الكلام على تقدم خبر "كان". أما خبر "إن" وأخواتها فلا يتقدم.

ب- المبتدأ الذي يجب حذفه، وخبره نعت مقطوع.

جـ- كلمات معينة لم تقع إلا مبتدأ في الأساليب الواردة التي لا يجوز تغيير هيئتها لأنها جرت مجرى الأمثال، والأمثال لا تتغير كالكلمات الملازمة للابتداء، في نحو: لله در الخطيب، ونحو: "أقل رجل يفعل ذلك"، " ونحو: "ما" التعجبية مثل "ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا" وهذا النوع يسمى: "الملازم للابتداء بنفسه" "أي: بسبب مزية في نفسه امتاز بها: وهي، أن العرب خصته بالابتداء فلم تستعمله إلا مبتدأ" وكل هذا يسمى: "الاسم غير المتصرف في استعماله" لأنه مقصور على ضبط واحد، وطريقة واحدة في الاستعمال، لا يتجاوزها وليس من

اللازم أن يكون مرفوعا فمن أنواعه ما هو مقصور على النصب أو غيره - كالمنصوب على المصدرية لداع، كنيابته عن فعل الأمر في مثل: "سقيا، ورعيا"، ".

ومما يتصل بهذا: المبتدأ المقصور - في الغالب - على معنى واحد لا يستعمل في غيره، كالدعاء، أو القسم، أو غيرهما مع ملازمته صيغة واحدة لا تتغير صورتها، ومع ملازمته الإفراد فلا يكون مثنى، ولا جمعا، كقولهم في الدعاء: "طوبى للأمين" ولا يكون الخبر لكلمة: "طوبى" إلا الجار مع مجروره، ومن أمثلته أيضا قول على رضي الله عنه: "طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس". ومثل كلمتي: "ويل، وسلام" في قولهم: "ويل للخائن. وسلام على المصلح"، واللفظان الأخيران يستعملان في غير الابتداء أحيانا. وقولهم في القسم: أيمن الله لألتزمن الإنصاف.

د- الملازم للابتداء بسبب غيره كالاسم الواقع بعد "لولا" الامتناعية، و "إذا" الفجائية ... فإنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ، مثل، لولا العلوم ما تقدمت الحضارة، ومثل: خرجت فإذا الأصدقاء.

سميت "ناقصة" لأن كل فعل منها يدل على "حدث ناقص" "أي: معنى مجرد ناقص" لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجيء الاسم المنصوب، فالاسم المنصوب هو الذي يتمم المعنى الأساسي المراد، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة، وهذا يخالف الأفعال التامة

إنها ثلاثةَ عَشَرَ فعلا؛ وهي : كان – ظل – بات – أصبح – أضحْى – أمسى – صار – ليس – زال – برح – فتئ – انفك – دام.

وكل هذه الأفعال تشترك في أمور عامة، أهمها: أنها لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها ، وأن يكون خبرها غير إنشائي؛ فلا يصح: كان الضعيف عاونْهُ . وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معاً، ولا يَصح – مطلقاً – حذفهما معا، ولا حَذف أحدهما ، إلا "ليس"، فيجوز حذف خبرها، وإلا "كان" فيجوز في أسلوبها أنواع من الحذف .

وألا يتقدم الخبر عليها إذا كان اسماً متضمناً معنى الاستفهام؛ وهى مسبوقة بأحد حرفي النفي: "ما" أو: "إن"؛ فلا يقال: أين ما يكون الصديق؟ ولا أين إنْ يكونُ الصديق؟ ولا أين ما زال العمل؟ لأنّ "ما" و"إنْ" النافيتين لهما الصدارة في كل جملة يدخلان عليها؛ فلا يصح أن يسبقهما شيء من تلك الجملة، وإلا كان الأسلوب فاسداً .

وأنها إذا كانت مسبوقة بما المصدرية وجب ألا يسبقها شيء من صلة "ما"، لأن "ما المصدرية بنوعيها" لا يسبقها شيء من صلتها

وأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضي، وخبرها جملة فعلية مضارعية – لا بد أن يماثلها زمن هذا المضارع؛ فينقلب ماضياً – عند عدم وجود مانع –؛ ففى مثل: أصبح العصفور يغرد – يكون زمن المضارع "يغرد" ماضياً، مع أن الفعل مضارع، ولكنه – هو وكل الأفعال المضارعة – يتابع زمن الفعل الماضي الناسخ، بشرط عدم المانع الذى يعينه لغيره

وأن أخبارها لا تكون جملة فعلية ماضوية، ما عدا "كان" فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها بالجملة الماضوية.

بقي من شروط الخبر: أن يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم – وهو الغالب – وقد يتممه في بعض الأحيان بمساعدة النعت، ويشترط في الخبر أيضا ألا يكون معلوما من اسم الناسخ وتوابعه .

ملاحظة :لا فرق في المنع بين الإنشاء الطلبي، مثل: كان والدك احترمه، وغير الطلبي مثل: كانت صحتي "يحفظها الله، أو: يكون مالي أدامه الله" على أن تكون الجملة الأخيرة في المثالين دعائية، فلا يصح اعتبار "كان" ناسخة في هذه الأمثلة وأشباهها مما وقع فيها الخبر جملة إنشائية

كان: نفهم معناها من مثل: كان الطفل جارياً؛ فهذه الجملة يراد منها إفادة السامع أن الطفل موصوف بشيء؛ هو: "الجري"، وأن الجري في زمن ماض؛ بدليل الفعل: "كان".

ولوقلنا: يكون الطفل جارياً – لكان المراد إفادة السامع أن الطفل موصوف بشيء؛ هو: "الجري"، وأن الجري في زمن حالي أو مستقبل، بدليل الفعل المضارع: "يكون".

ولوقلنا: كن جاريًا – لكان المراد إفادة السامع أن المخاطب موصوف بتوجه طلب معين إليه؛ هو؛ مباشرة الجري، أي: مطالبته بالجري في المستقبل؛ بدليل فعل الأمر: "كُنْ".

مما سبق نفهم المراد من قول النحاة: "كان" مع معموليها تفيد مجرد اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً مجرداً في زمن يناسب صيغتها. فإن كانت صيغتها فعلاً ماضياً فالزمن ماض، بشرط ألاّ يوجد ما يجعله لغير الماضي المحض. وإن كانت صيغتها فعلاً مضارعاً خالصا فالزمن صالح للحال والاستقبال بشرط لا يوجد ما يجعله لغيرهما، وإن كانت صيغتها فعل أمر فالزمن مستقبل؛ إن لم يوجد ما يجعله لغيره –. وإن كانت الصيغة إحدى مشتقات مصدرها فالزمن على حسب ما يناسب هذا المشتق.

حكمها: لا بد لإعمالها هي والمشتقات من تحقق الشروط العامة السالفة.

وقد *تستعمل "كان" الناسخة بمعنى: "صار"* فتأخذ أحكامها، وتعمل عملها بشروطه؛ مثل: جمد الماء فكان ثلجاً – احترق الخشب فكان تراباً .

وقد تستعمل بمعنى: *"بَقِيَ على حاله، واستمر شأنه من غير انقطاع ولا تَقَيُّدٍ بزمن معين"* نحو: كان الله غفوراً رحيماً.

وقد *تستعمل تامة* ـ الفعل التام هو ما يكتفي بمرفوعه في إتمام المعنى الأساسي للجملة ـ وتكثر في معنى: حصل وظهر "أيّ: وُجِد" فتكتفى بفاعلها؛ نحو: أشرقت الشمس فكان النورُ،

وكان الدفء، وكان الأمن. أي: حصل وظهر

وما تقدم من الأحكام للفعل الماضي: "كان" يثبت لباقي أخواته المشتقات؛ كالمضارع، والأمر، واسم الفاعل. و. و..

هذا، وتضم الكاف من الفعل الماضي: "كان" عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة؛ كالتاء، ونون النسوة.

وبقى من أحكام "كان" أربعة أخرى وهى: أنها تقع زائدة ، وأن الحذف يتناولها كما يتناول أحد معموليها ، أوهما معاً، وأن نون مضارعها قد تحذف ، وأن خبرها قد ينفى.

زيادة وتفصيل:

إذا وجد نفى قبل "كان" الماضية والمضارعة وكان خبرها جملة مقترنة "بإلا" الاستثنائية الملغاة – جاز أن يقترن بالواو؛ لأن النفي قد نقض هنا بـ "إلا". والنفي ونقضه شرطان – على الصحيح – لزيادة الواو في الجملة الواقعة خبر: "كان" أو مضارعها

من الأساليب الأدبية الشائعة: "كائناً ما كان"، و"كائناً من كان"؛ في مثل: سأفعل ما يقضى به الواجب؛ كائناً ما كان. وسأحقق الغرض الكريم كائناً ما كان ... أى: سأفعل ذلك مهما جدّ وكان ذلك الواجب؛ وذلك الغرض. ومثل: سأرد الظالم: "كائناً من كان" – سأكرم النابغ "كائناً من كان" ... أى: سأفعل ذلك مهما كان الإنسان الظالم، أو النابغ.

أما إعرابه فمتعدد الأوجه: وأيسر ما يقال وأنسبه هو: "كائناً" حال منصوب، واسمه ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود على الشيء السابق، و"ما" أو"من" نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر "كائن". و"كان" فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر يعود على "ما" أو"من" والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة "ما" أو"من". والتقدير النحوىّ: سأفعل ذلك كائناً شيئاً كان. أو: كائناً إنساناً كان. أي: سأفعل ذلك كائناً أىّ شئ وجد أو أىّ إنسان وجد.

ومن الأساليب المرددة في كلام القدامى الفصحاء – برغم غرابتها اليوم – قولهم: "ربما اشتدت

وَقْدة الشمس على المسافر في الفلاة؛ فكان مما يُغَطِي رأسَه وذراعيه، وربما ثارت الرمال؛ فكان مما يَحْجُبُ عينيه ومنخريه ... " يريدون: فكان ربما يُغَطى رأسه – وكان ربما يحجب عينيه ومنخريه، أي: يغطيها ... فكلمة: "مما" بمعنى: "ربما"....

ظل: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار غالبا –، في زمن ماض، أو حاضر، أو مستقبل، بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة في الجملة نحو:

ظل الجو معتدلا ، يظل الجو معتدلا..... و.......

وتستعمل كثيراً بمعنى: "صار" عند وجود قرينة؛ فتعمل بشروطها ؛ نحو قوله تعالى: {وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا} ، أي: صار . وقد تستعمل تامة في نحو: ظل الحر؛ بمعنى: دام وطال ...

شروط عملها: لا يشترط لها وللمشتقات أخواتها سوى الشروط العامة التي سلفت.

أصبح: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها صباحاً، في زمن يناسب صيغتها. مثل أصبح الساهر مُتعباً. وتستعمل كثيراً بمعنى: "صار" فتعمل بشروطها ؛ مثل: أصبح النِّفطُ دِعامة الصناعة؛ وإنها كانت بمعنى: "صار" في هذا المثال وأشباهه لأن المراد ليس مقصوراً على وقت الصبح. وإنما المراد التحول من حالة قديمة إلى أخرى جديدة ليست خاصة بالصباح.

وقد تستعمل – بكثرة – تامة في نحو: أيها الساري قد أصبحت. أي: دخلت في وقت الصباح وشروط عملها هي الشروط العامة؛ فهي مثل: "ظل".

أضحى: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها وقت الضحى، في زمن يناسب صيغتها ... مثل: أضحى الزارع نكبًّا على زراعته. وتستعمل كثيراً بمعنى: "صار" فَتعمل بشروطها في مثل: أضحى الميدان الصناعى مطلوباً. وإنها كانت بمعنى: "صار" لأن المعنى ليس على التقيد بوقت الضحى أو غيره – وإنما على التحول والانتقال من حال إلى أخرى. وقد تستعمل تامة في مثل: أضحى النائم، أي: دخل في وقت الضحى.

شروط عملها: هي الشروط العامة التي سبقت؛ فهي وبقية المشتقات تشبه مثل: "ظل" في

الاكتفاء بالشروط التامة.

أمسى: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها، مسَاءً في زمن يناسب صيغتها؛ مثل: أمسى المجاهد قريراً. وتكون كثيراً بمعنى: "صار" فتعمل بشروطها؛ مثل: اقتحم العلم الفضاء المجهول: فأمسى معلوماً؛ أي: صار معلوماً؛ لأن المراد ليس التقيد بوقت المساء، وإنما المراد التحول والانتقال. وتستعمل تامة في مثل: أمسى الحارس. أي: دخل في وقت المساء.

شروط عملها وعمل المشتقات من مصدرها: هي الشروط العامة السالفة كظل.

بات: تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل؛ في زمن يناسب صيغتها؛ مثل: "بات القادم نائماً وتكون تامة، في مثل: بات الطائر؛ بمعنى: نزل ليقضى الليل في بعض الأمكنة.

شروط عملها وعمل المشتقات هي الشروط العامة.

صار: تفيد مع معموليها تَحَوُّلَ اسمها، وَتَغيُّرهُ من حال إلى حالة أخرى ينطبق عليها معنى الخبر؛ مثل: صارت الشجرة باباً. أي: تحولت الشجرة "وهى اسم: صار" من حالتها الأولى إلى حالة جديدة، سميت فيها باسم جديد، هو: "باب" "وهو؛ الخبر"، ومثل: صار الماء بخاراً؛ فقد تحول الماء "وهو: اسم: صار"، من حالته الأولى إلى حالة جديدة يسمى فيها: "بخاراً" وهو الخبر.

وتستعمل تامة في مثل: صار الأمر إليك، بمعنى، ثبت واستقر لك وفي مثل: إلى الله تصير الأمور أي تتجه: وتخضع له وحده.

زيادة وتفصيل:

ويشترك مع صار في المعنى، والعمل، والشروط، أفعال أخرى - غير التي سبقت - أشهرها أحدَ عشرَ، كل منها يصح أن تحل "صار" محله، واستعماله قياسيّ مثلها: وهي

١- آض، مثل: آضَ الطفل غلاماً. وآض الغلام شابًّا: بمعنى: "صار" فيهما.

٢- رجع، مثل: قوله عليه السلام: "لا تَرْجِعوا بعدى كفارا يَضْربُ بعضكم رقابَ بعض".

٣- عاد، مثل: عاد البلد الزراعي صناعيًّا.

٤- استحال، مثل: استحال الخشب فحماً.

٥- قعد، مثل: قعدتْ المرأةُ مكافحةً في الميادين المختلفة.

٦- حار، مثل: وما المرْءُ إلا كالشِّهاب وضوْئِهِ ... يَحُورُ رَماداً بَعْد إذْ هو ساطعُ

٧- ارتد، مثل قوله تعالى: {أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا} .

٨- تَحَول، مثل: تحول القطن نسيجاً، وتحولَ النسيج ثوباً رائعاً.

٩- غَدَا: مثل غَدَا العملُ الحرّ مذموماً.

١٠- رَاح: مثل: رَاحَ المرءُ مقدَّراً بما يحسنه.

١١- جاء، في مثل: ما جاءت حاجَتَك؟

فقد ورد هذا الأسلوب في الأساليب الصحيحة المأثورة بنصب كلمة: "حاجة"، ومعناه: ما صارت حاجتك؟ والمراد: أيُّ حاجة صارت حاجتك؟ وإنّما نُصِبتْ كلمة "حاجة" لأنها خبر "جاء" التي بمعنى: صار، واسمها ضمير يعود على "ما" الاستفهامية التي تعرب مبتدأ مبنية على السكون في محل رفع، والجملة من "جاء ومعموليها" في محل رفع خبرها.

ليس: تفيد مع معموليها نفى اتصاف اسمها بمعنى خبرها فى الزمن الحالىّ نحو: ليس القطار مقبلاً. فالمراد نفى القدوم عن القطار الآن. ولا تكون للنفي في الزمن الحالي إلا عند الإطلاق، أي: عند عدم وجود قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي، أو في المستقبل: فإن وجدت قرينة تدل على أنه واقع في أحدهما وجب الأخذ بها؛ نحو: ليس الغريب مسافراً أمس، أو: ليس سافر الغريب، أو: وزعت الحقول ليس حقلا أو: وجود الفعل الماضي بعدها، أو قبلها - دليل على أنه النفي للماضي ... أما في نحو: ليس الغر مسافراً غداً، أو قوله تعالى في عذاب الكافرين يوم القيامة: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} ، فيكون النفي متجهاً للمستقبل؛ لوجود قرينة لفظية في المثال؛ وهى كلمة: "غد"، الدالة عليه ولوجود قرينة عقلية في الآية تدل عليه أيضاً، هي: أن يوم القيامة لم يأت حتى الآن.

وقد يكون المراد منها نفى الحكم نفياً مجرداً من الزمن؛ كقول العرب: ليس لكذوب مروءة، ولا لحسود راحة، ولا لسيء الخلق سُؤْدُد.، وقولهم: "ليس منا من عق أباه".

شروط عملها؛ وأحكامها:

"١" هي الشروط العامة.

"٢" لا تستعمل تامة.

"٣" لا يجوز تقدم خبرها عليها في الرأي الأرجح.

"٤" يجوز حذف خبرها، إذا كان نكرة عامة؛ نحو: ليس أحد. أى: ليس أحد موجوداً، أو نحو ذلك ... ويجوز جره بالباء الزائدة، بشرط ألا تكون أداة استثناء ؛ وبشرط ألا ينتقض النفى بإلا؛ نحو: ليس الغضب بمحمود العاقبة.

فإن نقض النفى بإلا لم يصح جر الخبر بالباء الزائدة؛ فلا يجوز ليس الغِنَى إلا بغِنَى النفس ...

"٥" لا يصح وقوع "إنْ" الزائدة بعدها ...

٦- يجوز أن يتصل بآخرها الكاف التي هي حرف محض للخطاب: مثل: لستك محمدا مهملا.

وبقي من أحكام ليس حكم يتعلق بخبرها المنفي. وسيجي الكلام عليه مع بقية الأخبار المنفية

زيادة وتفصيل:

"أ" أشرنا فيما سبق إلى أنه يجوز فى خبر "ليس" ما جاز فى خبر "كان" الماضية والمضارعة المسبوقة بالنفى، من اقترانه بالواو حين يكون جملة موجبة ، بسبب اقترانها بكلمة: "إلا"؛ كقول الشاعر: لَيْس شَيْءٌ إلاّ وَفيهِ إذَا ... قَابَلَتْهُ عيْنُ البَصيرِ اعتبارُ

وتسمى هذه الواو: "الواو الداخلة على خبر الناسخ" كما – عرفنا.

ونقول هنا ما قلناه في "كان": من أن الأحسن العدول عن زيادتها، برغم أن وجودها جائز؛ حرصاً على دقة التعبير، وبعداً عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التي للحال أو لغيره ... فلكل واحدة موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديهن وتركها يريحنا مما قال بعض النحاة الأقدمين من تأويل للنصوص المشتملة عليها، وتكلف لا داعى له.

"ب" لا تقع "إن" الزائدة بعد "ليس" - كما أشرنا في الصفحة السالفة - فلا يصح أن يقال: ليس إنْ الكذوب محترماً، مع أنه يجوز زيادتها بعد "ما" النافية المهملة التي معناها معنى "ليس"، مثل: ما إنْ الضعف محمود، أما وقوعها بعد "ما" الحجازية فيبطل عملها.

"حـ" قد يقع بعد خبر "ليس" و "ما" معطوف مشتق، له أحكام مختلفة

زال: تدل بذاتها على النفي، وعدم وجود الشيء؛ من غير أن تحتاج في هذه الدلالة للفظ آخر؛ فإذا وجد قبلها نفى أو شبهه "وهو النهى والدعاء" انقلبت معناها للإثبات ؛ مثل: ما زال العدو ناقماً. أي: بقى واستمر ناقماً. وفى هذه الحالة تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافاً مستمرًّا لا ينقطع، أو مستمرًّا إلى وقت الكلام، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير؛ كل ذلك على حسب المعنى. فمثال المستمر الدائم: ما زال الله رحيماً بعباده - ما زال الفيل كبير الأذنين. ومثال الثاني: لا يزال الحارس واقفاً. لا يزال الخطيب متكلماً.

ومثالها مع النهى: لا تزَلْ بعيداً عن الطغيان. ومع الدعاء "وأدواته هنا: "لا"، أو: "لن"" لا زال الخير منهمراً عليك في قابل أيامك - لا يزال التوفيق رائدك في كل ما تقدم عليه - لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك التوفيق رائدك في كل ما تقدم عليه - لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك من مكايد ... ، بشرط أن يكون القصد من كل ذلك الدعاء للمخاطب ...ولا تستعمل زال المسبوقة بالنفي أو شبهه تامة ...

ويشبهها في الدلالة على النفي بذاتها، وصيغتها، وفي اشتراط أداة نفي قبلها، أو شبهه للعمل - أخوات لها في هذا، هي: "فتئ - برح - انفك وسيأتي الكلام على الثلاثة".

ملاحظات

١) لأن نفي النفي إثبات. والنهي والدعاء يتضمنان في المعنى نفيا، لأن المطلوب بهما ترك شيء، وهذا الترك نفي.

٢) في هذا المثال وأشباهه تكون: "لا" ناهية مع تضمنها معنى النفي - كما سبق في رقم ١ - وهي لا تدخل إلا على المضارع دائما، فإذا كان المضارع بعدها فعلا ناسخا من مضارع هذه

الأربعة "زال - فتيء - برح - أنفك" كان متضمنا للنفي مع تضمنها للنهي، فيصير المعنى في المثال: أنهاك عن عدم البعد عن الطغيان. أي: أنهاك عن الطغيان. ومثلها "لن" التي للدعاء فإنها خاصة بالمضارع. بخلاف "لا" الدعائية، فإنها تدخل على الماضي والمضارع.

"وإن كان قليل الاستعمال" "ونسي"، و "رام" التي مضارعها "يريم" وكلاهما بمعنى "زال" الناسخة. ومن شواهد استعمالها:

لا يني الحب شيمة الحب ما دام، ... فلا تحسبنه ذا ارعواء

وقوله:

إذا رمت ممن لا يريم متيما ... سلوا فقد أبعدت من رومك المرمى

شروط إعمالها: وإعمال المشتقات من مصدرها

١- يشترط فيها الشروط العامة.

٢- أن يسبقها نفي أو نهي أو دعاء؛ كالأمثلة التي سبقت. ولى فرق في النفي بين أن يكون ظاهراً؛ مثل: لا زال الغِنى ثمرة الجدّ، وأن يكون مقدراً لا يظهر في الكلام، ولكن المعنى يكشف عنه، والسياق يرشد إليه؛ مثل: تالله يزال الشحيح محروماً متعة الحياة حتى يموت. أى: تالله لا يزال. وحذف النفي قياسى بشرط أن يكون بالحرف: "لا" وأن يكون الفعل مضارعاً في جواب قسم.

٣- ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية؛ فلا يصح: ما زال المسافر غاب: لأن زال تفيد مع معموليها استمرار المعنى إلى وقت الكلام ثم ينقطع بعده - كما سبق - أولا ينقطع. والخبر إذا وقع جملة فعلية ماضوية كان منافياً هذا، ومعارضاً له: لدلالته على الماضي وحده دون اتصال بالحال أو المستقبل.

٤- ألا يقع خبرها بعد: "إلا"؛ فلا يصح ما زال النجم إلا بعيداً: لأن النفي نقِضَ وزال بسبب: "إلا".

٥- أن يكون مضارعها هو: "يزال" التى ليس لها مصدر مستعمل. أما: "زال" التي

مضارعها: "يَزيل" ومصدرها "زَيْل" - فليست من الأفعال الناسخة، وإنما هي فعل تام، متعد، إلى مفعول به، ومعناها: مَيزَ وفصَل. تقول "زال" التاجر بضاعته زَيلا: أى: ميَّزَها وفصَلها من غيرها. وذلك "زال" التي مضارعها: "يزول" ومصدرها" "الزوال" فإنها ليست من النواسخ؛ وإنما هى فعل لازم، معناه: هلك وفَنِيَ ... مثل: زال سلطان الطغاة زوالا؛ بمعنى: هَلَكَ وفَنِيَ هلاكاً، وفناء. وقد يكون معناها: انتقل من مكانه، مثل: زال الحجر؛ أى: انتقل من موضعه ...

وسيجئ آخر هذا الباب حكم خاص بخبرها المنفي، وخبر أخواتها عند الكلام على الأخبار المنفية عامة.

فتئ: تشترك مع "زال" في كل أحكامها، أى: في معناها، وفي شروطها. إلا الأخير؛ - لاختلاف المضارع فيهما وإلا وقوع: "فتئ" تامة في بعض الأساليب - دون زوال - ومنها: فتئ الصانع عن شيء. بمعنى: نسيه.

برح: تشترك مع "زال" في كل أحكامها، أى: في معناها، وفي شروطها، إلا الأخير؛ لاختلاف المضارع فيهما؛ وإلا وقوع "برح" تامة؛ مثل قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ ... } ، أى: لا أذهب، ولا أنتقل....

لا صلة بين "برح وأبرح" الناسختين، طبقا للبيان الموضح لهما هنا، وأبرحت التامة في قول العرب: "لله درك فارسا، وأبرحت جارا"، بمعنى: عظمت فارسا وعظمت جارا. يقال أبرح الرجل، إذا جاء بالبرح - بسكون الراء - أي: بالعجب " فجملة: "أبرحت" فعل وفاعل. "وجارا": تمييز.

انْفَكَّ: تشترك مع "زال" في كل أحكامها إلا في الشرط الأخير؛ لاختلاف المضارع فيها. وإلا استعمال. "انفك" تامة، بمعنى: انفصل؛ مثل: فككتُ حلَقَات السلسلة فانفكت، أي: انفصلت ...

دام: تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مدة محددة؛ هى مدة ثبوت معنى خبرها

لاسمها؛ نحو: يفيد الأكل ما دام المرء جائعاً: ويضر ما دام المرء ممتلئاً. ففائدة الأكل تدوم بدوام وقت معين، محدد، هو: وقت جوع المرء. والضرر يدوم كذلك بدوام وقت معين، محدود، هو: وقت الامتلاء، ولا بد في دوام ذلك الوقت المحدد من أن يستمر ويمتد إلى زمن الكلام.

شروط إعمالها:

١- يشترط فيها الشروط العامة.

٢- أن تكون بلفظ الماضي، في الرأي الأرجح، وقبلها ما المصدرية الظرفية.

هي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر مع نيابتها عن ظرف زمان بمعنى: مدة، أو: وقت أو زمن، أو نحو هذا من كل ما يدل على الزمان، ويكون هذا المصدر المؤول معمولا للمضارع الذي قبلها، مثل: أشاركك ما دامت أمينا. ولتقريب فهمها يفترضون أن أصل الجملة: أشاركك مدة ما دمت أمينا، فكلمة "مدة" ظرف زمان مضاف. وكلمة "ما" مصدرية، تسبك مع الجملة التالية لها بمصدر. تقديره "دوامك" وهذا المصدر المؤول هو المضاف إليه. ثم حذف الظرف المضاف، وناب عنه المضاف إليه من غير سبك "وهو: "ما" مع الجملة التي تليها" وصار هذا المضاف إليه منصوبا على الظرفية، لنيابته عن الظرف المحذوف، كما ناب، المصدر الصريح عن الظرف في مثل. قابلتك غروب الشمس، أي: وقت غروب الشمس، فقد حذف الظرف المضاف، وناب المصدر المضاف إليه عنه، فصار منصوبا.

فإن تقدم على "دام" "ما" المصدرية فقط – أي: "ما" المصدرية غير الظرفية – كانت فعلا تاما، بمعنى: بقي واستمر. نحو: يسرني ما دمت، أي: دوامك وبقاؤك – ومثله: يسرني ما دمت شجاعا، أي: يسرني دوامك شجاعا. ولا يصح أن تكون "ما" مصدرية ظرفية في هذا المثال، فليس المراد يسرني المدة، وإنما المراد: يسرني الدوام والاستمرار، وفرق كبير بين الاثنين: لأن الذي يسر هو الدوام، لا المدة ... وكذلك إن سبقها "ما" النافية كانت فعلا تاما، بمعنى: بقي واستمر طويلا. نحو: ما دام الضيف. أي: ما بقي واستمر، وكذلك إن لم تسبق مطلقا بلفظة "ما" النافية أو غير النافية"، نحو: دام الظلم فأهلك أعوانه، ونحو: دام محمد صحيحا

"صحيحا: حال منصوبة، وليست خبرا".

وإذا أسندت لضمير رفع متحرك وجب ضم الدال، وحذف الألف.

٣- أن يسبقهما معاً كلام تتصل به اتصالا معنويًّا، بشرط أن يكون جملة فعلية مضارعية.

٤- ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية؛ لأن دام مع معموليها تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام، والجملة الماضوية تفيد انقطاعه فيقع التنافي.

٥- ألا يتقدم خبرها عليها وعلى "ما"؛ لأن "ما" المصدرية الظرفية٤ لا يسبقها شئ من صلتها التي تسبك معها بمصدر. أما توسطه بينها وبين "ما" فجائز.

ومما سبق نعلم أن جميع أفعال هذا الباب تستعمل ناقصة وتامة إلا ثلاثة أفعال تلتزم النقص؛ وهي: فتئ - زال - ليس" -.

ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل "دام" قد يكون ناقصا مع تقدم "ما" المصدرية الظرفية عليه، فليس من اللازم نقصانه عند وجودها، فقد يكون تاما لا يعمل كما في قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} ، فالمعول عليه في الحكم بالنقصان أو عدمه هو أنها لا تعمل بغير أن يتحقق الشرط. لكن وجود الشرط لا يستلزم حتما أن تعمل، فمع وجوده يجوز إهمالها وإعمالها على حسب المعنى، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود الشرط وجود المشروط "كما يقول علماء المنطق"، ولكن لا يوجد المشروط بدون وجود الشرط، كالرؤية لا تكون إلا بوجود العين. لكن وجود العين لا يقتضي الرؤية، إذ يصح أن تكون العين مغلقة ، أو محتجبة عن الإبصار لسبب ... فلا يكفي الاقتصار على ما يذكره كثير من النحاة من تقسيم هذه الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام مجْملة؛ بحسب ما يلزم لها من شروط أولا يلزم، حيث يقولون:

"ا" قسم يعمل بدون شرط وهو ثمانية أفعال: كان - أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس.

"ب" قسم يعمل بشرط أن يسبقه نفي، أ وشبه نفي، وهو أربعة أفعال: زال - برح - فتئ - انفك.

"حـ" قسم يعمل بشرط أن يسبقه "ما" المصدرية الظرفية وهو فعل واحد: "دام" ... لأن هذا التقسيم غير سلم، لاعتباره القسم الأول غير محتاج إلى شروط، ولأنه ترك في القسمين الأخيرين شروطاً هامة لا يصح اهمالها.

بقى أن نعود إلى مسألة أشرنا إليها من قبل؛ هي: أن النسخ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية وحدها، بل يشملها ويشمل ما قد يكون معها من مشتقات إنْ وجدت؛ فتعمل بالشروط التي للماضي.

وتفصيل هذا أن الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام:

"ا" قسم جامد، أى: لا يتصرف مطلقاً، ولا يوجد منه غير الماضى، وهو فعلان: "ليس بالاتفاق، و"دام" في أشهرها الآراء.

"ب" قسم يتصرف تصرفاً شِبْه كامل؛ فله الماضى، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، دون اسم المفعول وباقي المشتقات؛ فإنها لم ترد في استعمال الفصحاء؛ وهو سبعة: "كان - أصبح - أضحى - أمسى - بات - ظل - صار" فمن أمثلة "كان" للماضى: كان الوفاء شيمةَ الحر، وللمضارع: يكون الكلامُ عنوانَ صاحبه، وللأمر: كونوا أنصار الله. وللمصدر قول العرب: كوْنك شريفاً مع الفقر خير من كونك دنيئاً مع الغنى. وقول الشاعر:

ببذلٍ وحلم سادَ في قوْمِهِ الفتى ... وكَوْنُكَ إيَّاهُ عليكَ يسيرُ

ولاسم الفاعل:

وما كلُّ من يبَدِى البشاشة كائناً ... أخاكَ إذَا لم تُلْفِه لكَ مُنْجدَا

وهكذا. وبقية الأفعال السبعة مثل "كان" في هذا لتصرف الشبيه بالكامل والذى يسمونه أحياناً: "الكامل نسبيًّا".

"حـ" قسم يتصرف تصرفاً ناقصاً؛ وهو الأربعة المسبوقة بالنفي، أو شبهه "أي: زال - برح - فتئ - انفك" فهذه الأربعة ليس لها إلا الماضي، والمضارع، واسم الفاعل؛ مثل: لا زالت الأمطارُ موردَ الأنهار. ولا تزال الأنهارُ عمادَ الحياة. وليس النيل زائلاً[1] عمادَ الزراعة في بلادنا،

ومن هذا قول الشاعر:

قضي الله يا أسماء أن لست زائلا ... أحبك، حتى يغمض العين مغمض

وفي النحو الوافي:

حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير

الترتيب – في هذا الباب – واجب بين الناسخ واسمه؛ فلا يجوز تقديم الاسم على عامله الناسخ أما الخبر فإن كان جملة خالية من ضمير يعود على اسم الناسخ، فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه ؛ ذلك لأن تقدمه – في هذه الصورة – على الناسخ أو توسطه بين الناسخ واسمْه، غير معروف في الكلام العربي الفصيح ، ويجب تأخيره عنهما إن كان جملة مشتملة على ضمير يعود على اسم الناسخ؛ كالضمير الذى في الجملة الفعلية: "تُوسعه" من قول أعرابي ينصح صديقه: "دَعْ ما يسْبق إلى القلوب إنكارُه، وإن كان عندك – اعتذارُه فليس من حكى عنك نُكْراًه تُوسِعُهُ فيك عُذرا ".

مما تقدم يكون للجملة الواقعة خبرا للناسخ حكم واحد، هو: التأخير عنهما – إما وجوبا، وإما استحسانا.

وأما الخبر الذى ليس جملة "وهو المفرد وشبه الجملة" فله ست حالات:

الأولى: وجوب التأخر عن الاسم ، وذلك:

١ – حين يترتب على التقديم لبْس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر نحو: كان شريكى أخى – صار أستاذي رفيقي في العمل – باتت أختي طبيبتي ... فلو تقدم الخبر لأوقع في لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر. والفرق بينهما كبير؛ لأن أحدهما محكوم عليه؛ وهو: الاسم، والآخر محكوم به، وهو: الخبر.

٢– حين يكون الخبر واقعاً فيه الحصر؛ كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفي؛ نحو: ما كان التاريخ إلا هادياً. أو "بإنما"؛ مثل: إنما كان التاريخ هادياً؛ لأن المحصور فيه: "بإلا" يجب اتصاله بها متأخراً عنها، والمحصور فيه: "بإنما" يجب تأخيره. فلو تقدم المتأخر في الصورتين

تغير المقصود، وفات الغرض الهام من الحصر.

الثانية: وجوب التقدم على الاسم فقط، "فيتوسط الخبر بينه وبين العامل الناسخ" وذلك حين يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء متصل بالخبر ؛ مع وجود ما يمنع تقدم الاسم على الأداة؛ مثل يعجبني أن يكون للعملِ أهلُه فلا يصح: "يعجبني أن يكون للعمل أهلُه ٤ ؛فلا يصح: "يعجبني أن يكون أهله للعمل"، لما في هذا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو ممنوع في مثل هذا....

الثالثة: وجوب التقدم على العامل الناسخ وذلك حين يكون الخبر اسماً واجب الصدارة؛ كأسماء الاستفهام و "كم" الخبرية ... نحو: أين كان الغائب؟ وقول الشاعر:

وقد كان ذِكْرى للفِراق يُرُوعبُنى ... فكيف أكونُ اليوم؟ وهو يقينُ

ويشترط في هذه الحالة ألا يكون العامل الناسخ مسبوقا بشيء آخر له الصدارة، مثل: "ما" النافية.... لأن الخبر الذي له الصدارة لا يدخل على ماله الصدارة ، فلا يصح: أين ما كان الغائب؟ ولا: أين ما زال البستاني؟ وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ هو: "ليس" لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها، في الرأي الأرجح٤.

الرابعة: وجوب التوسط بين العامل الناسخ واسمه، أو التأخر عنهما معاً؛ وذلك حين يكون العامل مسبوقاً بأداة لها الصدارة، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين العامل الناسخ فاصل. ومن أمثلته: الاستفهام "بهل" في: هل أصبح المريض صحيحاً؟ فيجب تأخره كهذا المثال، أو توسطه فنقول. هل أصبح صحيحاً المريض.

الخامسة: وجوب التوسط بين الناسخ واسمه، أو التقدم عليهما، وذلك:

١ – حين يكون الاسم مضافاً لضمير يعود على شيء متصل بالخبر؛ فمثال التوسط: أمسى "في البستان" حارسه، وبات "مع الحارس" أخوه . ومثال التقدم عليهما : في البستان أمسى حارسه، ومع الحارس بات أخوه. فقد توسط الخبر أو تقدم؛ لكيلا يعود الضمير الذى في الاسم على شئ متأخر لفظاً ورتبة، وهولا يجوز هنا.

٢- حين يكون الاسم واقعاً فيه الحصر كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفي؛ فمثال التوسط؛ ما كان حاضراً إلا على، ومثال التقدم على العامل ما حاضراً[٣] كان إلا على: لأن تقديم المحصور فيه يفسد الحصر.

السادسة: جواز الأمور الثلاثة "التأخر، والتقدم على العامل، والتوسط بينه وبين الاسم" في غير ما سبق؛ نحو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيبُ، أو مؤثراً كان الخطيب. ومثله: كان خلقُ المرء سلاحَه، ويجوز: كان سلاحَه خلقُ المرءِ[٤]، كما يجوز: سلاحَه كان خلقُ المرء.

فأحوال الخبر الستة تتلخص فيما يأتي إذا كان غير جملة:

١- وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معا.

٢- وجوب تقديمه عليهما معا.

٣- وجوب توسطه بينهما.

٤- وجوب تقديمه على العامل الناسخ أو التوسط بينه وبين الاسم.

٥- وجوب توسطه، أو تأخره.

٦- جواز تأخره، أو تقدمه، أو توسطه.

وتلك الأحوال والأحكام تنطبق على جميع أخبار النواسخ في هذا الباب إلا الأفعال التي يشترط لإعمالها أن يسبقها نفي، أو شبهه، وإلا "دام" التي يشترط لإعمالها أن يسبقها "ما" المصدرية الظرفية، وإلا "ليس" كما سبقت الإشارة إليها . فهذه ثلاثة أشياء لكل واحد منها صور ممنوعة، وإليك البيان.

فأما الأفعال التي يشترط أن يسبقها نفي أو شبهه فتنطبق عليها الأحكام السابقة إلا حالة واحدة هي وجود النافي "ما"، فلا يجوز تقديم الخبر عليه؛ لأن "ما" النافية لها الصدارة كما سبق ؛ فلا يصح: متكلماً ما زال محمود، ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفي: "ما" فيصح: ما متكلماً زال محمود. كما يصح تقدمه على حروف النفي الأخرى؛ "مثل: لا، ولم، ولن ... " أما بقية الصور الأخرى من التقديم والتأخير فشأن هذه الأفعال التي لا تعمل

إلا بسبق نفي أو شبهه، كشأن غيرها.

وأما "دام" فتنطبق عليها الأحوال والأحكام السابقة إلا حالة واحدة لا تجوز؛ وهي تقدم الخبر عليها وعلى "ما" المصدرية الظرفية ، ففي مثل: "سأبقى في البيت ما دام المطر منهمراً" لا يصح أن يقال: "سأبقى في البيت منهمراً ما دام المطر"؛ لأن "ما" المصدرية الظرفية كسائر الحروف المصدرية المختلفة ، لا يصح أن يتقدم عليها شيء من الجملة التي بعدها "وهى الجملة التي تقع صلة لها" لكن يجوز أن يتقدم الخبر على "دام" وحدها فيتوسط بينها وبين "ما" المذكورة ؛ ففي المثال السابق يصح أن نقول: سأبقَى في البيت ما منهمراً دام المطر. وفي مثل؛ اقرأ في الكتاب ما دامت النفس راغبة؛ لا يصح أن نقول: اقرأ في الكتاب راغبةً ما دامت النفس، ويصح أن نقول، اقرأ في الكتاب ما راغبةً دامت النفس ... وهكذا.

وأما "ليس" فتنطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضاً إلا حالة واحدة وقع فيها الخلاف بين النحاة وهى الحالة التي يتقدم فيها الخبر عليها؛ ففريق منع، وفريق أجاز والاقتصار على المنع أوْلى.

الآن وقد عرفنا حكم الخبر المفرد، وشبه الجملة، من ناحية التقدم، أو التوسط، أو التأخر.... بقي أن نعرف حكم معمولاته من هذه الناحية أيضا؟

زيادة "كان" وبعض أخواتها

"كان" ثلاثة أنواع: تامة، وناقصة، وقد عرفناهما – وزائدة، وقعت في كثير من الأساليب المأثورة بلفظ الماضي، مع توسطها بين شيئين متلازمين ؛ كالمبتدأ والخبر في مثل: القطار – كان – قادم. أو الفعل والفاعل في مثل: لم يتكلم – كان – غيرُك، أو الموصول وصلته في مثل: أقبل الذى – كان – عرفته، أو الصفة والموصوف في مثل: قصدتُ لزيادة صديقٍ – كان – مريض، أو المعطوف والمعطوف عليه في مثل: الصديق مخلص في الشَّدة – كان – والرخاءِ، أو حرف الجر ومجروره في مثل: القلم على – كان – المكتبِ، أوبين "ما" التعجبية وفعل التعجب في مثل: ما – كان – أطيبَ كلامَك، وما – كان – أكرمَ فعلكَ ... وقول الشاعر:

وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلا مع توسيطه بين شيئين متلازمين في مثل؛ أنت – تكون – رجلٌ نابهُ الشأن ... غير أن هذه القلة لم تدخل في اعتبار النحاة؛ فقد اشترطوا للحكم بزيادة: "كان" شرطين؛ أن تكون بصيغة الماضة، وأن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين، على الوجه السالف. لكن إذا وقت: "كان" زائدة، فما معنى زيادتها؟ وكيف نعربها؟ وأقياسيه تلك الزيادة، أم الأمر مقصور فيها على السماع؟

أما معنى زيادتها فأمران؛ أولهما؛ أنها غير عاملة، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل، أو مفعول أواسم وخبر، أو غيرهما؛ إذ ليس لها عمل ؛ ليست معمولة لغيرها. وهذا شأن لك فعل زائد.– ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها. وثانيهما: أن الكلام يستغنى عنها، فلا ينقص معناه بحذفها. لا يخفي المراد منه، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة، وتوكيداً؛ فليس من شأنها أن تُحدِث معنى جديداً، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية. فحين نقول: الوالد عطوف، فإننا نريد من هذه الجملة نسبة العطف والحنان إلى الوالد، وإلصاقها بذاته: فلوقلنا؛ والله الوالدُ عطوف. أو، إن الولد عطوف ... لم يزد المعنى شيئاً، ولم ينقص؛ ولكنه استفاد قوة وتمكناً؛ بسبب القسَم، أو: "إنّ" وأشباههما. ومثل هذا يحصل من زيادة "كان" حين نقول: الوالد – كان – عطوفٌ. وفرق كبير بين كلمة تنشئ معنى جديداً، أو تزيد في المعنى القائم، وكلمة أخرى لا تنشئ معنى جديداً ولا تزيد في المعنى الموجود، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته. لهذا تجردت كلمة: "كان" عند زيادتها من الحدث الذى يكون في الفعل؛ فلا تحتاج إلى فاعل، ولا إلى اسم، وخبر، ولا لشئ آخر مطلقاً؛ لأن الذى يحتاج لذلك إنما هو الفعل الذى له حَدَث، ومنه: "كان" التامة أو الناقصة. أما الزائدة فمخالفة لهما في ذلك؛ فهي مقصورة على نفسها حين تكون بصيغة الماضي.

والراجح أنها تدل على الزمن الماضي إذا كانت بصيغته. ولا سيما إذا توسطت بين "ما" التعجبية وفعل التعجب؛ في مثل: ما – كان – أحسنَ صنيعك، وما – كان – أرَقّ حديثَك؛ فإنها في هذه

الصورة تدل على الزمن الماضي ، إذ المراد أن الحسن والرقة كانا فيما مضى ولا تدل على غيره، ولا تحتاج لفاعل، ولا لشيء آخر، كما لا يحتاج عامل ليؤثر فيها.

أما قياسية استعمالها أو الاقتصار فيها على السماع فالأنسب الأخذ بالرأى القائل بقياسيتها في التعجب وحده، دون غيره من باقي الحالات؛ منعاً للخلط، وفِراراً من سوء الاستعمال ، وهذان عيبان يتوقاهما الحريص على لغته، الخبير بأسرارها.

وقد وردت زيادة بعض أخواتها، كأصبح، وأمسى، في قولهم: الدنيا ما أصبحَ أَبْرَدَها، وما أمسى – أدْفأها. يريدون: ما أبردها وما أدفاها ... والأمر في هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محالة.

"ملاحظة عامة": الأصل في الكلمة – مهما اختلفت أنواعها، وتباينت صيغها أن تكون عاملة، أو معمولة، أو هما معا، وهذا الأصل واجب المراعاة – دائما – عند عدم المانع، والأخذ به مقدم" حين الفصل في أمر الكلمة من ناحية أصالتها، أو زيادتها. فليس من المستحسن الحكم عليها بالزيادة إذا أمكن الحكم لها بالأصالة .

حذف "كان". وحذف معموليها، وهل يقع ذلك في غيرها؟

ليس بين النواسخ السالفة "كان" وأخواتها ما يجوز حذفه وحده، أو مع أحد معموليه، أو معموليه معاً – إلا: "ليس" "وكان". فأما "ليس" فيجوز حذف خبرها على الوجه الذى شرحناه عند الكلام عليها .

وأما "كان" فقد اختصت – وحدها – من بين أخواتها بأنها تعمل وهى مذكورة أحياناً، أو محذوفة أحياناً أخرى. والأصل أن تذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثة بنصيبه في تكوين الجملة وتأدية المعنى المراد. لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضى العدول عنه، لأسباب بلاغية تدعو إلى حذف واحد أو أكثر.

وصور الحذف أربعة؛ حذف "كان" وحدها، أو حذفها مع اسمها فقط، أو حذفها مع خبرها فقط، أو حذفها مع معموليها. وهذه الصور الأربع شائعة في الكلام الفصيح شيوعاً متفاوتاً

يبيح لنا محاكاته، والقياس عليه. "ومن تلك الصور صورتان تحذف: "كان" فيهما وجوباً، لوجود عِوَض عنها؛ كما سنعلم....".

وبقى حذف خبرها وحده أو اسمها وحده، وكلاهما وهذا ممنوع في الرأى الأصح عند جمهرة النحاة.

١ – فأما حذفها وحدها دون معموليها أو أحدهما فبعد "أنْ" المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء؛ مثل: "أَمَّا أنت غنيًّا فتَصَدَّقْ"؛ فأصل هذه الجملة فيما يتخيلون لتوضيحها١، تَصَدَّقْ؛ لأنْ كنتَ غنيًّا. ثم حذفت اللام الجارة، تخفيفاً؛ لأن هذا جائز وقياسى قبل "أنْ" ؛ فصارت الجملة: تَصدقْ أنْ كنتَ غنيًّا. ثم تقدمت "أنْ" وما دخلت عليه "أى: تقدمت العلة على المعلول" فصارت الجملة: "أنْ كنتَ غنيًّا تصدَّقْ". ثم حذفت: "كان" وأتينا بكلمة: "ما" عوضاً عنها، وأدغمناها في "أنْ"؛ فصارت: "أمَّا". والحذف هنا واجب، لوجود العِوَض عن "كان". وبقى اسم "كان" بعد حذفها؛ وهو: تاء المخاطب. ولما كانت التاء ضميراً للرفع متصلا؛ لا يمكن أن يستقل بنفسه – أتينا بدله بضمير منفصل، للرفع، يقوم مقامه، ويؤدى معناه؛ وهو: "أنت" فصارت الجملة: أما أنت غنيًّا فتصَدقْ. ثم زيدت: "الفاء" في المعلول ؛ فصارت الجملة: أما أنت غنيا فتصَدقْ. ومثلها: أما أنت قويًّا فاعملْ بجدّ. وأما أنت شابًّا فحافظ على شبابك بالحكمة ...

ويجب عند محاكاة هذا الأسلوب – اتباع طريقته في تركيب الجملة، وترتيبها، ولا سيما مراعاة الخطاب .

٢– وأما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز وكثير بعد "إنْ" ولوْ" الشرطتين، فمثاله بعد "إنْ": المرء محاسَب على عمله؛ إنْ خيراً يكن الجزاءُ خيرًّا، وإن شرًّا١ ؛ فالأصل: المرء محاسب على عمله؛ إن كان العمل خيراً يكنْ الجزاء خيراً، وإن كان العمل شرًّا؛ فقد حذفت "كان" مع اسمها.

ومثال حذفهما "لو" الشرطية: تعود الرياضةَ ولوساعةً في اليوم، واحذر الإرهاقَ ولو برهةً

قصيرة. فالأصل: تعود الرياضة ولو كانت الرياضةُ ساعةً في اليوم، واحذر الإرهاق، ولوكان الإرهاق برهةً قصيرة ... فحذفت "كان" مع اسمها وبقى الخبر . ومن هذا قول الشاعر:

لا يأمن الدهر، ذو بغي، ولو ملكا ... جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أي: ولو كان ذو البغي ملكا ...

٣- وأما حذفها مع خبرها دون اسمها فجائز - مع قلته، بالنسبة للحالة السالفة - بعد: "إنْ" و "لو" الشرطيتين أيضاً؛ فمثاله بعد "إنْ" : المرءُ محاسَبٌ على عمله؛ إنْ خيرٌ فخيرٌ٤ وإن شرٌّ فشرٌّ. الأصل: المرء محاسب على عمله؛ إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شرٌّ فجزاؤه شر ... ومثاله بعد "لو": أطعم المسكينَ ولو رغيفٌ. أى: ولوكان في بيتكم رغيف، أو: ولو يكون عندكم رغيف.

٤- وأما حذفها مع معموليها فواجب بعد "إن الشرطية" أيضاً، ولكن في أسلوب معين، مثل: "اذهب إلى الريف صَيفاً، إمَّا لاَ". والأصل: "اذهب إلى الريف صيفاً إن كنت لا تذهب إلى غيره". حُذِفت "كان" وهى فعل الشرط، مع اسمها، ومع خبرها، دون حرف النفي الذى قبله، وأتينا بكلمة: "ما" عِوَضاً عن "كان" وحدها ؛ وبسبب العِوَض كان حذفها واجباً؛ فلا تجتمع مع كلمة: "ما". وأدغمت فيها النون من "إنْ" الشرطية؛ فصار الكلام: "إمَّا لا". وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، وتقديره: "فافعل هذا".

ومثل ما سبق أن تقول لآخر: "ساعد المحتاج ببعض المال"؛ فيجيب: "ليس عندي ما يزيد على حاجتي". فتقول: "ساعده بالمعاملة الكريمة إما لا". فأصل الكلام: ساعده بالمعاملة الكريمة إن كنت لا تملك غيرها ... وجرى على الجملة من الحذف والتقدير ما جرى على سابقتها، مما يفترضونه للتيسير والإيضاح كما بيناه ...

وحذف "كان" هنا واجب كما سلف؛ لوجود عِوَض عنها؛ فهو الموضع الثاني من موضعَى الحذف الواجب بسبب العوض، ولا يصح الجمع بين العوَض، والمعَوَّض عنه - والموضع الأول بعد "أن" المصدرية السابقة - أما في غيرهما فالحذف جائز.

ومن الأمثلة الشائعة لحذف كان مع معموليها - بعد "إنْ" من غير تعويض؛ قولك لآخر: أتسافر وإن كان البرد شديداً؟ فيجيب: نعم، وإنْ ... أي: أسافر وإن كان البرد شديداً. ومثله: أتعطى السائل وإن كان أجنبيًّا ؟ ومثل هذا الحذف جائز عند عدم اللبس، ووجود قرينة تدل على المحذوف.

ومما سبق نعلم: أنّ "كان" تحذف جوازاً في حالتين، ووجوباً في حالتين أُخْرَيَيْنِ، تجئ "ما" عوضاً عنها في كل منهما، ولا يجوز إرجاع "كان" مع وجود العوَض عنها في حالتي حذفها وجوباً. أما في الحالتين الجائزتين فحذفها وإرجاعها سواء.

زيادة وتفصيل:

"ا" ورد في الكلام القديم حذف كان مع اسمها بعد: "لَدُن": كأن يسألك سائل: متى كان الاجتماع؟ فتجيب: يومَ الخميس من لَدُن عصراً إلى المغرب. أى؛ من زمن كان الوقتُ عصراً إلى المغرب ... وهذا حذف لا يقاس عليه. وإنما عرضناه هنا لِيُفْهَم حين يرد في كلام القدماء.

"ب" قد وردت كان وحدها محذوفة في كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها ومنه:

أزمانَ "قومى" والجماعةَ كالذى ... لَزِم الرَّحالةَ أنْ تميل مَميلاً

أي: أزمان كان قومي مع الجماعة . فكلمة: "قوم" اسم "كان" المحذوفة و"الجماعة" مفعول معه، و"كالذى" خبرها. والسبب في تقدير "كان" أن المفعول معه لا يقع - في الأكثر - إلا بعد جملة مشتملة على لفظ الفعل وحروفه، أو على معناه دون حروفه.

حذف النون من مضارع "كان"

إذا دخل جازم على الفعل المضارع من: "كان" فإنه: يجزمه، وتُحذَف الواو التي قبل النون . نحو: لَمْ أكنْ من أعوان الشر، ولم تكُنْ من أنصاره، وكقول عليّ: لا تكُنْ عبد غيرك، وقد جعلك الله حرًّا. وأصل الفعل بعد الجازم: لَمْ أكونْ - لم تكونْ - لا تكونْ فهو مجزوم بالسكون على النون؛ فالتقى ساكنان؛ الواو والنون؛ فحذفت الواو- وجوباً - للتخلص من التقائهما؛ فصار الفعل؛ لم أكُنْ - لم تكُنْ - لا تَكُنْ ... ومثل هذا يقال في الفعل: "يكنْ" من قول القائل:

إذا لم يكُنْ فيكُنّ ظلٌّ ولا جنًى ... فأبْعدَ كُنَّ اللهُ من شجراتٍ

ويجوز بعد ذلك حذف النون: تخفيفاً؛ فنقول: لم أكُ – لم تَكُ، وكقول الشاعر:

فإنْ أكُ مظلوماً فعَبْدٌ ظلمتَهُ ... وإنْ تكُ ذا عُتْبَى فمِثْلُكَ يُعتِبُ

وهذا الحذف جائز كما قلنا؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائي ساكن ؛ نحو: لم أكُ الذى ينكر المعروف، ولم تكُ الصاحبَ الجاحدَ – أم وقع بعدها حرف هجائي متحرك، نحو: لم أك ذا مَنّ، ولم تكُ مصاباً به. إلاّ إن كان الحرف المتحرك ضميراً متصلا فيمتنع حذف النون؛ نحو: الشبَحُ المقبل علينا يُوحى بأنه صديقي الغائب؛ فإن يَكُنْهُ فسوف نسعد بلقائه، وإن لم يَكنْهُ فسوف نأسف. أى: إن يكن إياه ... وإن لم يكن إياه .

وتسرى الأحكام السالفة على المضارع الذى ماضيه "كان" الناقصة، كالأمثلة التي سبقت، والذى ماضيه "كان" التامة ؛ نحو: صفا الجو، واعتدل، فلم تكن سحب، ولم يكن برد ... بإثبات النون أو حذفها. أى: لم توجد سحب ولم يوجد برد ... و ...

وبهذه المناسبة نشير إلى أمرين:

أولهما: ما تقتضيه القواعد اللغوية من حذف "الألف" من عين الفعل: "كان"، ومن حذف "الواو" من عين مضارعه وأمره، بشرط أن تكون الأفعال الثلاثة ساكنة الآخر؛ كقوله تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاس} . وقوله تعالى: {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ} وقوله تعالى {بَلِ اللهَّ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ} . وقول الشاعر:

إذا كنتَ ذا رأيٍ فكنْ ذا عزيمةٍ ... فإنَّ فسَادَ الرأى أَنْ تَتَرَدَّدَا

ثانيهما: وجوب ضم الكاف من الماضي عند إسناده لضمير رفع متحرك ، كما في بعض الأمثل السالفة، وتطبيقاً للبيان الذى سبق من قبل .

وحكم زيادة "باء الجر" فيها، وفي الأسماء:

إذا دخلت أداة نفي على فعل من أفعال هذا الباب "غير "ليس"، و"زال" وأخواتها الثلاثة" فإن النفي يقع على الخبر؛ فتزول نسبته الراجعة إلى الاسم؛ ففي مثل: ما كان السارق خائفاً –

وقع النفي على الخوف، وسُلبتْ نسبته الراجعة إلى السارق ى؛ فإذا أردنا إثبات هذا الخبر، وجعل نسبته موجبَة مع وجود أداة النفي – أتينا قبله بكلمة: "إلاّ" فنقول: ما كان السارق إلا خائفاً؛ لأنها تنقض معنى النفي ، وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به. وفي مثل قول الشاعر:

لم يك معروفك برْقاً خُلَّبًا ... إن خير البرقِ ما الغيثُ مَعَهْ

وقع نَفي خَلاَبة البرق على المعروف. فإذا أريد إثباتها قيل: لم يك معروفك إلا برقاً خُلَّبًا. كل هذا بشرط ألا يكون الخبر من الكلمات التي ينحصر استعمالها في الكلام المنفي وحده، مثل: يَعِيج٤؛ فإن كان منها لم يجز اقترانه بكلمة: "إلا"؛ ففي مثل: ما كان المريض يَعِيج بالدواء، لا يقال: ما كان المريض إلا يعيج بالدواء. وفي: ما كان مثلُك أحداه، لا يقال: ما كان مثلُك إلا أحداً.

فإن كان الفعل الناسخ هو: "ليس" "وهى معدودة من أدوات النفي " فالحكم لا يتغير "من ناحية أن المنفي بها هو الخبر، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبته إلى الاسم وضعنا قبله: "إلا"، وأنه إذا كان من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في كلام منفي لم يجز اقترانه بإلا". ومن الأمثلة: ليس الخطيب عاجزاً؛ فقد انصب النفي على "العجز" وزالت نسبته الراجعة إلى الخطيب. فإذا أردنا إبطال النفي عن الخبر، ومنع أثره في معناه – أتينا قبله بكلمة: "إلا" فقلنا: ليس الخطيب إلا عاجزاً، لأنها تنقض النفي، وتوقف أثره؛ فيصير المراد معها هو الحكم على الخطيب بالعجز، وهو حكم يناقض السابق. أما في مثل: ليس المريض يَعيج بالدواء، فلا يصح اقتران الخبر بإلا؛ فلا يقال: ليس المريض إلا يَعيج بالجواء. فشأن "ليس" كشأن "كان" المسبوقة بالنفي؛ حيث لا يصح أن يقال فيها: ما كان المريض إلا يعيج بالدواء؛ كما سبق.

فإن كان الفعل الناسخ هو: "زال" أو إحدى أخواتها الثلاث، "وكلها لا بد أن يسبقه نفي، أو شبهه" – فخبرها مثبت غير منفي؛ لأن كل واحدة منها تفيد النفي وقبلها نفي، ونفي النفي إثبات؛ فمثل: ما زال المال قوة، فيه إثبات لاستمرار القوة للمال، وحكم موجَب بنسبتها إليه، يمتد من الماضي إلى وقت الكلام؛ فالنفي: في كلمة: "زال" وأخواتها مسلوب ومنقوض بالنفي

الذى قبلها مباشرة. والمعنى في جملتها موجَب، وخبرها مثبت، كما قلنا - فلا يقترن بكلمة "إلا"؛ فلا يصح ما زال المال إلا قوة؛ فشأنه شأن خبر: "كان" الخالية من نفي قبلها؛ فكلا الخبرين موجَب "مثبت".

وإذا كان خبر الناسخ منفيًّا إما "بليس" غير الاستثنائية، وإما "بما" على الوجه السالف جاز أن يدخل عليه حرف الجر الزائد: "الباء" نحو: ليس الحِلْم ببلادة، وما كان الحليم ببليد يحتمل المهانة"، أي: ليس الحِلم بلادة، وما كان الحليم بليداً؛ يحتمل المهانة. فزيدت "باء الجر" في أول الخبر المنفي في المثالين - وأشباههما - لغرض معنوي؛ هو: توكيد النفي وتقويته .

وليست زيادتها مقصورة على أخبار بعض النواسخ دون بعض، وإنما هي جائزة في جميع تلك الأخبار؛ بشرط أن تكون منفية ، فلا يصح زيادتها في خبر: "زال" وأخواتها الثلاث؛ لأن الخبر فيها موجب "أى: مثبت" كما عرفنا.

ومع أن زيادتها مباحة بالشرط السالف فإنها متفاوتة في الكثرة بين تلك الأخبار فتكثر في خبر: "ليس"، نحو قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ} وقول الشاعر:

ولسْتُ بهَيَّاب لمنْ لا يَهابُنِى ... لسْتُ أرَى للمرء مالاَ يَرَى لِيَا

ثم في خبر: "ما" الحجازية؛ نحو قوله تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} وقوله: {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ} ثم في خبر "كان".

وإذا تقدم الخبر فتوسط بينَ الناسخ واسمه جاز إدخال؛ "باء" الجر الزائدة على الاسم المتأخر؛ ففي نحو: ليس الشجاع متهوراً - يصح أن يقال: ليس متهوراً بالشجاع. وفي نحو: ما كان الجواد إسرافاً - يصح أن يقال: ما كان إسرافاً بالجود .

ومن المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة في اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها، وتشتد الحاجة إليها.

الحروف التي تشبه "ليس"

وهي "ما-لا- لات-إنْ"

من الحروف نوع يشبه الفعل: "ليس" في معناه، وهو: النفي ، وفي عمله؛ وهو: النسخ فيرفع الاسم وينصب الخبر . وبهذه المشابهة في الأمرين يعد من أخوات: "ليس". مع أنها فعل وهو حرف، كما يعد من أخوات: "كان" لمشابهته إياها في العمل فقط. وأشهر هذه الحروف أربعة: ما - لا - لات - إنْ".

وهذه الأربعة - كسائر النواسخ - لا يكون اسم واحد منها شبه جملة، لأن اسم الناسخ في الأصل مبتدأ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة مطلقا - كما عرفنا-.

فأما الحرف الأول: "ما" فبعض العرب - كالحجازين - يُعْمله، وبَعْض آخر - كبنى تميم - يهمله . وهو يفيد عند الفريقين نفي المعنى في الزمن الحالي عند الإطلاق . تقول: ما الشجاع خوافاً، أو ما الشجاع خواف» «بالإعمال أو الإهمال. ومثل هذا في قول الشاعر:

وما الحسْنُ في وجه الفتى شرفاً له ... إذا لم يكنْ في فعلِه والخلائق

وقول الآخر:

لَعَمرك ما الإسرافُ في طبيعةٌ ... ولكنَّ طبعَ البخْل عِندِى كَالموت

لكن الذى يحسن الأخذ به في عصرنا هوا لإعمال، لأنه اللغة العالية، لغة القرآن، وأكثر العرب، ولا داعى للأخذ باللغة الأخرى؛ وهي صحيحة أيضا- يجوز الأخذ بها منعاً للبلبلة، وتعدد الآراء من غير فائدة....

وتشتهر العاملة باسم: "ما الحجازية". ويشترط لإعمالها خمسة شروط مجتمعة :

"ا" ألا تقع بعدها كلمة: "إنْ" الزائدة ؛ فيصح الإعمال في مثل: ما الحق مغلوباً، ولا يصح في مثل: ما إنْ الحق مغلوب .

"ب" ألا ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع "إلا" بعدها ؛ فتعمل» «في مثل: ما الجو منحرفاً، ولا تعمل في مثل: ما الجو إلا منحرف؛ وقول الشاعر:

إذا كانت النعْمَى تُكَدَّرُ بالأذَى ... فما هي إلا مِحْنَةٌ وعذابُ

لأن الخبر مثبت هنا بسبب "إلا" التي أبطلت النفي عنه، ولا يضر نقضه عن المعمول؛ نحو: ما أنت متكلماً إلا بصواب.

"حـ" التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذى ليس شبه جملة، فلا يصح تقديم الخبر الذى ليس شبه جملة عل الاسم؛ ولهذا تَعْمَل في مثل: ما المعدنُ حجراً، وتُهْمَل في مثل: ما حجرٌ المعدنُ؛ لتقدم خبرها على اسمها. فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإهمالها عند تقدمه ومخالفته الترتيب؛ مثل: ما للسرور "دواماً". وقول الشاعر:

وما للمرء خيرٌ في حياة ... إذا ما عُدَّ من سَقَط المتاع

بالإعمال أو الإهمال في كل ذلك؛ فعند الإهمال يكون شبه الجملة في محل نصب؛ خبر "ما"، وعند الإهمال يكون في محل رفع؛ خبر المبتدأ .

"د" ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدم غير شبه جملة؛ ففي مثل: ما العاقل مصاحباً الأحمق – لا يصح الإعمال مع تقدم كلمة: "الأحمق" على الاسم؛ لأنها معمول للخبر، وليست شبه جملة، فيجب الإهمال فتقول: ما، الأحمقَ – العاقل مصاحبٌ، فإن كان المعمول المتقدم شبه جملة جاز الإعمال والإهمال، نحو: ما في الشرِّ أنت راغباً وما عندك فضلٌ ضائعاً، ويجوز ... راغبٌ، وضائعٌ .

«"هـ" ألا تتكرر "ما"، فلا عمل لها في مثل: "ما" "ما" الحُرُّ مقيم على الضيم؛ لأن كلمة: "ما" الأولى للنفي، وكلمة "ما" الثانية للنفي أيضاً؛ فهي قد نفت معنى الأولى، ونفي النفي إثبات١ فتبتعد "ما" الأولى عن النفي، وينقلب معنى الجملة إلى إثبات، وهو غير المراد »

«حكم المعطوف على خبرها:

"ا" إن كان حرف العطف مما يقتضى أن يكون المعطوف موجَباً "أي: مثبتاً" مثل: "لَكِنْ" و"بل" – وجب رفع المعطوف١ ؛ مثل: ما الفضل مجهولا لكنْ معروف؛ وما الإحسان منكوراً بل مشكور؛ فيجب الرفع في كلمتى: "معروف" و"مشكور" وأشباههما؛ محاكاة لنظائرهما في

الكلام الفصيح المأثور. وتعرب كلا منهما خبراً لمبتدأ محذوف؛ فكأن أصل الكلام. ما الفضل مجهولا لكن هو معروف. وما الإحسان منكوراً بل هو مشكور. ويتعين في هذه الحالة إعراب كل واحدة من "لكن" و "بل" حرف ابتداء، ولا يصح إعرابها حرف عطف، لما يترتب على ذلك من أن يكون المعطوف جملة على حسب التقدير السابق، ولا يصح أن يكون المعطوف بهما جملة»

«ولو جعلنا المعطوف بهما مفرداً ولم نلاحظ التقدير السابق لوجب أن يكون منصوباً ومنفيًّا، تبعاً للخبر المعطوف عليه؛ لأن المعطوف المفرد يشابه المعطوف عليه في حركات الإعراب، وفي النفي، والإثبات، والعامل فيهما واحد، وهنا يقع التعارض بين المعطوف عليه والمعطوف؛ فالأول منفي "بما" ومعمول لها. والثاني معمول لها أيضاً وموجَب ؛ وقوعه بعد: "لكن" أو: "بل". المسبوقين بنفي. و "ما" لا تعمل في الموجَب، ومن هنا يجئ التعارض أيضاً؛ وهو يقضى بمنع العطف ولوكان عطف مفرد على مفرد ، ويقضى بالرفع. والأحسن أن يكون رفعه خبراً لمبتدأ محذوف.

ومما تقدم نعلم أن الكلام في حالة: "ا" لا يشتمل على عطف مطلقاً؛ فلا عاطف، ولا معطوف عليه، ولا حرف عطف .

"ب" أما إن كان العطف لا يقتضى أن يكون المعطوف موجَبًا وإنما يقتضى أن يشابه المعطوف عليه في حركات إعرابه، ونفيه، وإثباته: كالواو والفاء ... فإنه يجوز في هذه الحالة نصب المعطوف ورفعه، مثل: ما أنت» «قاسياً وعنيفاً على الضعيف، أو: "عنيف" بنصب كلمة: "عنيفاً"؛ لأنها معطوفة على خبر "ما" المنصوب. وبرفعها لأنها معطوفة على خبر "ما" باعتبار أصله الأول قبل مجئ "ما"؛ فقد كان خبراً مرفوعاً للمبتدأ . ويحسن الاقتصار على الأول؛ ليكون الأسلوب مُتَّسقًا مؤتلفًا ...

وتلخيص ما تقدم في: "ا و ب" هو: أن رفع المعطوف جائز مع كل عاطف وأما نصبه فمقصور على بعض حروف العَطف دون بعض آخر يقتضى إيجاب المعطوف مثل: لكن وبل ...»

مما سبق نعلم أن: "لا" النافية التي تعمل عمل: "كان" لا تدل على نفي الجنس كله فرد فرداً دلالة قاطعة لا تحتمل معها أمراً آخر؛ وإنما تدل – دائماً – على احتمال أمرين ، فإن كان اسمها مفرداً دلت على نفي الخبر عن فرد واحد، أو على نفيه عن كل فرد من الأفراد. وإن كان اسمها مثنى أو جمعاً دلت أيضاً على احتمال أمرين؛ إمَّا نفي الخبر عن المثنى فقط، أوعن الجمع فقط، وإمَّا نفيه عن كل فرد من أفراد الجنس. فدلالتها على نفي الخبر تحتمل هذا، وتحتمل ذاك في كل حالة. وليست نصًّا في أمر واحد.

ومن أجل أنها تحتمل نفي الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفرداً سميت: "لا" التي لنفي الواحد، أو: "لا" التي لنفي الوحْدة، أي: الواحد أيضاً.

<u>والذين يُعملونها يشترطون لذلك شروطاً خمسة</u> .

أولها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ أو ما في حكم النكرة مثل: لا مالٌ باقياً مع التبذير. فإن كان أحدهما معرفة أوكلاهما – لم تعمل »

«ثانيها: عدم الفصل بينها وبين اسمها وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها، فيجب تأخير الخبر، وكذلك تأخير معموله عن الاسم، كي لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل؛ نحو: لا حصنٌ واقياً الظالمَ. ولا يصح أن يسبقها شيء من جملتها ....

ثالثها: ألا ينتقض النفي بإلا؛ تقول؛ لا سعيٌ إلا مثمر، ولا يصح نصب الخبر .

رابعها: عدم تكرارها؛ فلا تعمل في مثل: لا، لا مسرع سَبَّاق. إذا كانت "لا" الثانية لإفادة نفي جديد .

خامسها: ألا تكون نصًّا في نفي الجنس - كما شرحنا – وإلا عملت عمل: "إنّ": تلك هي الشروط الحتمية لعمل "لا" وهي نفسها شروط لعمل "ما" مع زيادة شرطين في عمل "لا" وهما: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا تكون نصًّا في نفي الجنس .

وحذف خبرها كثير في جيد الكلام؛ ومنه أن تقول للمريض؛ لا بأسٌ؛ أي: لا بأسٌ عليك. وفلان وديع لا شكٌّ. أي: لا شكٌّ في ذلك، أوفي وداعته....

ملاحظة : لا يتغير شيء من الأحكام السالفة إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" سواء أكان الاستفهام باقياً على حقيقته، أم خرج إلى معنى آخر كالتوبيخ. أو الإنكار ... ، مثل: ألا إحسانٌ للفقير من هذا الرجل الغنى البخيل ...

أما الحرف الثالث: "إنْ" فهو لنفي الزمن الحالى عند الإطلاق، وإعمالُه وإهمالُه سِيَّانِ . ولكن الذين يُعملونه يشترطون الشروط الخاصة بإعمال "ما" النافية إلا الشرط الخاص بعدم وقوع "إنْ" الزائدة بعدها؛ إذ لا تقع "إنْ" الزائدة بعد "إنْ" النافية أيضاً؛ نحو: إنْ الذهبُ رخيصاً "بمعنى: ما الذهب رخيصاً" أو: إنْ الذهبُ رخيص. ففي المثال الأول تعرب "إنْ" حرف نفي ناسخ بمعنى: ما، وبعدها اسمها وخبرها. وفي المثال الثاني: "إنْ" حرف نفي مهمل، وبعده مبتدأ مرفوع، ثم خبره المرفوع٤ . ومن أمثلة عمالها، قول الشاعر:

إنْ المَرْءُ بانقضاءِ حيَاتِه ... ولكنْ بأن يُبْغَى عليه فيُخْذَلَا

وهي في حالتي إعمالها وإهمالها لنفي الزمن الحالى، ما لم تقم قرينةٌ على غيره. – كما تقدم –.

وأما الحرف الرابع: "لات" فهو لنفي الزمن الحالي عند الإطلاق ويشترط لعملها :

"ا" الشروط الخاصة بعمل "ما" إلا الشرط الخاص بعدم وقوع: "إنْ" الزائدة بعدها؛ إذ لا تقع "إنْ" الزائدة بعد: "لات".

"ب" ثلاثة شروط أخرى؛ هي: أن يكون اسمها وخبرها كلمتين دالتين على الزمان ، وأن يحذف أحدهما دائماً، والغالب أنه الاسم. وأن يكون المذكور منها نكرة؛ مثل: سهوتَ عن ميعادك، ولاتَ حينَ سهو. أي: ولاتَ الحينُ حينَ سهو. وإعرابها: "لا" نافية؛ تعمل عمل: "ليس". التاء للتأنيث اللفظي واسمها محذوف تقديره: الحينُ، أو: الوقت، أو: الزمن ... "حينَ" خبرها، منصوب بالفتحة الظاهرة، مضاف. "السهو" مضاف إليه مجرور. ومثل: تسرعتَ في الإجابة، ولاتَ حينَ تَسرُّع. أي: وليس الحينُ حينَ تسرُّعٍ، أوليس الوقت وقتَ تسرع. والإعراب كالسابق»

« زيادة "باء الجر" في خبر هذه الأحرف

تقدم أن "باء" الجر تزاد في مواضع ، منها: أخبار الأفعال الناسخة إذا كانت تلك الأخبار منفية؛ "فلا تزاد في أخبار "ما زال" وأخواتها الثلاثة؛ لأن أخبارها موجبَة" وأن الغرض من تلك الزيادة هو تأكيد النفي وتقويته، كما عرفنا.

ومن تلك المواضع: خبر "ليس" ؛ ويكثر فيه زيادة الباء؛ نحو: ليس الحازم بمتواكل. فالباء زائدة، "ومتواكل" مجرورة بها في محل نصب خبر "ليس". ومنها: "ما" العاملة والمهملة، فيكثر في خبرها المنفي زيادة الباء؛ نحو: ما العربي ببخيل، وما العربي بهياب الشدائد. وأصل الكلام ما العربي بخيلا. ما العربي هياباً، فالباء حرف جر زائد، وما بعدها مجرور في محل نصب خبر: "ما" إن كانت عاملة، أوفي محل رفع خبر المبتدأ، إن كانت: "ما" مهملة . ومن الأمثلة، قوله تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} ، وقول الشاعر:

أَقْصِرْ – فؤادى – فما الذكرَى بنافعَة ... ولا بشافعةٍ في رَدّ ما كانا

وقد تزاد أحياناً بعد خبر: "لا" العاملة ، نحو: لا جاهٌ بخالد. ولا سلطانٌ بدائم. وأصل الكلام: لا جاهٌ خالداً، ولا سلطانٌ دائما. "والإعراب كالسابق" ...

وقد تقدم أنها تزاد في خبر المضارع من "كان"، بشرط أن يكون منفيًّا بحرف النفي: "لم"؛ نحو: كلمتني فلم أكنْ بمشغول عنك، ولم أكنْ بمنصرف عن حديثك. أي: لم أكن مشغولا عنك، ولم أكن منصرفاً عن حديثك. فالباء حرف جر زائد، وما بعدها مجرور بها في محل نصب: خبر "أكن". وأنها قد تزاد أيضاً في المفعول الثاني من مفعولي: "ظن وأخواتها"، نحو: ما ظننت المؤمن بجبان.

أما زيادتها في بقية الأفعال والحروف الناسخة، أوفي خبر المبتدأ، أوفي غير ما سبق – فمقصور على السماع على أنه مبتدأ، خبره الوصف المتقدم؛ فيتطابقان. وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى.

ثالثاً: أن يكون المعطوف وصفاً قبله "ما" ومعمولاها؛ وبعده اسم أجنبي؛ فيجب رفع الوصف

الواقع بعد خبرها؛ سواء أكان خبرها منصوباً، أم مجروراً بالباء الزائدة؛ نحو: ما محمود حاضراً ولا غائبٌ حامدٌ . أو: ما محمود بحاضر ولا غائبٌ حامدٌ١ . أو: ما محمود بحاضر ولا غائب حامد»

أفعال المقاربة – معناها:

في جملة مثل: "الماء يَغلى"، يفهم السامع بسبب وجود الفعل المضارع: أن الماء في حالة غليان الآن ، أوْ: أنه سيكون كذلك في المستقبل . فإذا قلنا: "كاد الماء يغلى" – اختلف المعنى تماماً؛ إذ نفهم أمرين، أن الماء اقترب من الغليان اقتراباً كبيراً، وأنه لم يَغْلِ بالفعل، أي: أنه في حالة إنْ استمرت زمناً قليلا فسيغلى. والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول هو وجود الفعل: "كاد" في الجملة الثانية، مع أنه ماض .

وكذلك الشأن: في: "القطار يتأخر" إذ نفهم من الجملة أن القطار يباشر التأخر الآن، أوفي المستقبل. فإذا قلنا: "كاد القطار يتأخر ... " تغيَّر المعنى، وفهمنا أمرين؛ أنه اقترب من التأخر جدًّا، وأنه – بالرغم من ذلك – لم يتأخر في الواقع. أي: أنه في حالة، إنْ طال زمنها قليلا يقع في التأخر. والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول وجود الفعل الماضي: "كاد".

ومثل ما سبق: "الكأس تتدفق ماء" فالمعنى: أن الماء يفيض منها الآن، أو مستقبلا. فإذا قلنا: "كادت الكأس تفيض ماء" تغير المعنى، وانحصر في أنها اقتربت كثيراً من التدفق، وأنها لم تتدفق بالفعل، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضي: "كاد".

ومن الأمثلة السابقة – وأشباهها – يتبين أن الفعل: الماضي "كاد" يؤدى في جملته معنى خاصًّا، هو الدلالة على التقارب بين زمن وقوع الخبر والاسم ، تقارباً كبيراً مجرداً؛ "أي: لا ملابسة فيه، ولا اتصال". ومن أجل ذلك سميت "كاد" فعل: "مقاربة". ولها إخوة تشاركها في تأدية هذا المعنى. ومن أشهر أخواتها – كرَبَ – أوشكَ.... – مثل: كرَبَ الليلُ ينقضى – أوْشكَ الصبح يقبل، بمعنى: "كاد" فيهما. وكلها بمعنى: "قَرُبَ".

عملها:

أفعال المقاربة أفعال ناقصة "أي: ناسخة" ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر ، فلا ترفع فاعلا، ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخة ، فهي من أخوات "كان". غير أن الخبر في أفعال المقاربة

لا بد أن يشتمل على:

"١" فعل مضارع ، ومرفوعه "من فاعل، أو نائبه ... " ضميرٌ في الغالب»

«"٢" وأن يكون هذا المضارع مسبوقاً بأن المصدرية" مع الفعل: "أَوْشكَ" وغير مسبوق بها مع الفعل: "كاد" أو: "كَرَبَ"، نحو: أوشك المطر أن ينقطع، وكاد الجو يعتدل، وكَرَبَ الهواءُ يطيب. ويجوز – قليلا – العكس، فيتجرد خبر: "أَوْشَكَ"، من "أنْ" ويقترن بها خبر "كاد" و"كرب"، ولكن الأول هو الشائع في الأساليب العالية التي يحسن الاقتصار على محاكاتها. ومن النادر أن يكون الخبر غير جملة مضارعية. ولا يصح محاكاة هذا النادر، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع .

وعمل أفعال المقاربة ليس مقصوراً على الماضي منها: بل ينطبق عليه وعلى ما يوجد من المشتقات الأخرى، وهي محدودة؛ أشهرها ثلاثة؛ مضارع للفعل: "كاد"، ومضارع للفعل: "أوشك"، واسم فاعل له، نحو: يكاد العلم يكشف أسرار الكواكب – يوشك القمر أن يتكشف للعلماء – أنت موشكٌ أن تنتهي إلى خير.

والأكثر أن تستعمل "كاد" و "كَرَبَ" ناسختين . أما "أوشك" فيجوز أن تقع تامة؛ بشرط أن تُسنَد إلى "أنْ" والفعل المضارع الذى فاعله "أو مرفوعه" ضمير مستتر: نحو: القويّ أوشك أن يتعب؛ فالمصدر المؤول من "أنْ" والفعل المضارع وفاعله في محل رفع فاعل "أوشك" التامة . ومثله قول الشاعر:

إذا المجدُ الرفيع تواكلتْه ... بناة السُّوء أوشَك أن يضيعا

وهي في حالة تمامها تلزم صورة واحدة لا تتغير، مهما تغير الاسم السابق عليها فلا يتصل بآخرها ضمير رفع مستتر أو بارز: تقول: القويان أوشك أن يتعبا. الأقوياء أوشك أن يتعبوا. القوية أوشك أن تتعب. القويتان أوشك أن تتعبا. القويات أوشك أن يتعبن ... بخلاف ما لو كانت ناقصة؛ فيجب أن يتصل بآخرها ضمير رفيع يطابق الاسم السابق في التذكير، والتأنيث، وفي الإفراد، وفروعه: فتقول في الأمثلة السابقة: "أوشَك" – "أوْشكا" – "أوْشكوا" –

"أوشكت" - "أوشكَتَا" - "أوشَكْن" فإن وقع المضارع اسم مرفوع ظاهر نحو: أوشك أن يفوز القويُّ - جاز في أوشك أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة

«أفعال الشروع - معناها:

ما معنى كلمة: "شَرَعَ" و "أخذَ" في مثل: شَرَعَ المُغنَّى يُجَرِّبُ صوته، ويُصْلح عوده، وأخذ يوائم١ بين رنات هذا، ونغمات ذاك".....؟

معنى: "شَرَعَ" أنه ابتدأ فعلا في التجربة ودخل فيها، وباشرها، وكذلك معنى كلمة "أخذ" فهي تفيد أنه ابتدأ فعلا في المواءمة والتوفيق بين الاثنين.

وكذلك في مثل: أُعِدَّ الطعامُ: فشرَع المدعوون يتوجهون إلى غرفته، وأخذ كل منهم يجلس في المكان المهيأ له ... " أي: ابتدءوا في الذهاب إلى الغرفة، وباشروا الانتقال إليها فعلا، كما ابتدءوا في الجلوس ومارسوه. ومرجع هذا الفهم إلى الفعل: "شرع"، "وأخذ"، فكلاهما يدل على ما سبق، ولهذا يسميه النحاة: "فعل شروع" يريدون: أنه الفعل الذى يدل على أول الدخول في الشيء ، وبدء التلبس به، وبمباشرته.

وأشهر أفعال الشروع: شَرَع - أَنشأ - طفِقَ - أَخذَ - عَلِقَ - هَبّ - قام - هَلْهَل - جَعَل .....

عملها:

هذه الأفعال جامدة لأنها مقصورة على الماضي ، إلا "طفِق" و"جعل" فلهما مضارعان. وعملها الدائم هو رفع المبتدأ ونصب الخبر بشرط»

«أن يكون المبتدأ مما يدخل عليه النواسخ ، فلا ترفع فاعلا ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخة؛ فهي من أخوات "كان" الناقصة. ولا تقع تامة حين إفادتها معنى: "الشروع" - كما أوضحناه - إلا أنّ خبر أفعال الشروع لا بد أن يكون:

١ - جملة مضارعية فاعلها "أو: مرفوعها" ضمير.

٢- المضارع فيها غير مسبوق "بأنْ" المصدرية ، كالأمثلة السابقة.

٣- تأخير هذه الجملة المضارعية وجوبا عن الناسخ واسمه، فلا يجوز أن تتقدم على عاملها

"فعل الشروع" ولا أن تتوسط بينه وبين اسمه .

٤- جواز حذفها وهي خبر إن دل عليه دليل.

أفعال الرجاء - معناها:

يتضح معناها من مثل: اشتد الغلاء؛ فعسى اللهُ أنْ يُخفف حدَّته - زاد شوق الغريب إلى أهله، فعسى الأيامُ أن تُقَرِبَ بينهم - تَطَلَّع الرحالة إلى كشف المجاهل؛ فعسى الحكومة أن تهيئ له الوسائل ...

ففي المثال الأول: رجاء وأمل في الله أن يخفف شدة الغلاء. وفي الثاني: رجاء وأمل أن تُقربَ الأيام بين الغريب وأهله. وفي الثالث كذلك: أن تُعدّ الحكومة للرحالة الوسائل ... ففي كل مثال رجاء وأمل في تحقيق شيء مطلوب»

«يُفهم من الفعل المضارع مع مرفوعه، والكلمة التي تدل على الرجاء والأمل هي: "عسى"، ولهذا تبعد من أفعال الرجاء التي تدل على الرجاء التي يدل كل فعل منها على: "ترقب الخير، والأمل في تحققه ووقعه". "والخبر المرتقب هنا هو: ما يتضمنه المضارع مع مرفوعه، كما سبق". ومن أشهرها: عسى – حَرَى - اخْلَولَقَ ... .

عملها:

هي أفعال ماضية في لفظها ، جامدة ، الصيغة والأغلب أنها ترفع الاسم٤ وتنصب الخبر - إن كانا صالحين لدخول النواسخ - فهي من الأفعال الناقصة "أي: الناسخة" أخوات "كان".

وخبرها – في الأفصح – مضارع مسبوق: بأنْ ، وفاعله ضمير، لكن يجوز في خبر "عسى" أن يكون مضارعه غير مسبوق بأنْ، نحو: عسَى الأمن يدومُ ..... كما يجوز أن يكون فاعل هذا المضارع سببيًّا، أي: اسماً ظاهراً مضافاً لضمير اسمها؛ نحو: عسى الوطن يدوم عزُّه»

«حكمها:

يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها. كما يجب - في رأي دون آخر - تأخير الخبر المقرون بأن عن الاسم. ويجوز حذف الخبر لدليل وقد تقدم أن والأغلب في استعمال هذه الأفعال أن تكون

ناقصة. لكن يجوز في "عسى" "واخلولق" أن تكونا تامتين، بشرط إسنادهما إلى "أنْ" والمضارع الذى مرفوعة ضمير يعود على اسم سابق. دون إسنادهما إلى ضمير مستتر أو بارز؛ فلا بد لتمامهما أن يكون فاعلهما مصدراً مؤولا من "أنْ" وما دخلت عليه من جملة مضارعية، ولا يصح أن يكون ضميراً، نحو: الرجل عسى أن يكون. ونحو: الزرع اخلولق أن يتفتح، فالمصدر المؤول في المثالين فاعل وفي هذه الحالة لا يكون في "عسى" و"اخلولق" ضمير مستتر وفي حالة التمام تلزم "عسى" وأختها صورة واحدة لا تتغير مهما تغير الاسم السابق، فلا تلحقهما علامة تثنية ولا علامة جمع - لأن فاعلهما مذكور بعدهما - ... نحو الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسى أن يقوما - الرجال عسى أن يقوموا.... وهكذا.

أما عند النقص في: "عسى" و"اخلولق"، فلا بد أن يتصل بآخرهما ضمير مطابق للاسم السابق فتكونا ناقصتين. فإن لم يتصل بهما ضمير، وأسْندتا إلى: "أنْ" والمضارع الذى فاعله ضمير، فهما تامتان، - كما سلف - والمصدر المؤول فاعلهما. ففي حالة النقص نقول: الرجل عسى أن يقوم - الرجلان عسيا أن يقوما - الرجال عَسْوا أن يقوموا. البنت عست أن تقوم. البنتان عَسَتا أن تقوما - النساء عَسيْن أن يقمن ... و ...

فإن كان فاعل المضارع "أو مرفوعه" اسماً ظاهراً جاز في كل منهما أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة؛ فعند التمام يكون المصدر المؤول من "أنْ" والمضارع مع مرفوعه الظاهر - فاعلا للناسخ، وعند النقص لا يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعاً للمضارع، بل يصير هو اسم الناسخ ويكون الخبر هو: المصدر المؤول من "أنْ" والمضارع مع مرفوعه الفاعل أو ما يغنى عن الفاعل» «وكل هذا يصح في: "اخلولق" أيضاً»

الحروف الناسخة "إن" وأخواتها

يراد بالحروف الناسخة هنا – سبعة أحرف لا شك في حرفيتها، وهي» «"إنّ" وأنّ" "لكنّ" "كأن" "ليت" "لعل"

«وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما وأحوالهما؛ فيتناولهما بالتغيير في اسمهما، وفي شيء من ضبط آخرهما؛ إذ يصير المبتدأ منصوباً، ويسمى: اسم الناسخ، ويبقى الخبر مرفوعاً، ويسمى؛ خبر الناسخ، يزاد عليها: "عسى" بشرط أن تكون للرجاء "أي: بمعنى: "لعل" وبشرط أن يكون اسمها ضمير لغير الرفع، وقد سبق تفصيل الكلام عليها في أفعال الرجاء وعلى حرفيتها

يجوز تخفيف النون في الحروف الأربعة: المختومة بالنون المشددة، "وهي: إن – أن – كأن – لكن" ويترتب على هذا التخفيف أحكام تنشأ عنه،

ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه؛ فالغالب في: "إنّ" وأنّ": التوكيد ، وفي "لكنّ" الاستدراك ولا بد أن يسبقها كلام له صلة معنوية بمعموليها . وفي: "كأن": التشبيه وفي: "ليت" التمني . وفي: "لعل" الترجي والتوقع. وقد تكون للإشفاق

«<u>شروط إعمال هذه الأحرف الناسخة :</u>

ا- يشترط لعملها ألا تتصل بها: "ما" الزائدة . فإن اتصلت بها "ما" الزائدة – وتسمَّى: "ما" الكافَّة" – منعتها من العمل، وأباحت دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية. إلا: "ليت" فيجوز إهمالها وإعمالها عند اتصالها بكلمة "ما" السالفة؛ فيجب الإهمال في مثل: إنما الأمين صديقٌ ، ولكنما الخائن عدوّ، وفي مثل قول الشاعر يصف حصاناً ببياض وجهه، وسواد ظهره:

وكأنما انفَجر الصباح بوجهه ... حسْنًا، أو احْتَبَسَ الظلامُ بِمَتْنِهِ

«ويجوز الأمران مع: "ليت" مثل: ليتما عليّ حاضرٌ، أو: لَيّما عَليَا حاضرٌ، وهي في الحالتين مختصة بالجمل الاسمية.

ب- يشترط في اسمها شروط، أهمها: ألا يكون من الكلمات التي تلازم استعمالاً واحداً، وضبطا واحداً لا يتغير؛ كالكلمات التي تلازم الرفع على الابتداء، فلا تخرج عنه إلى غيره؛ ككلمة: "طُوبَى" وأشباهها - في مثل: طوبى للمجاهد في سبيل الله. - فإنها لا تكون إلا مبتدأ.

وألا يكون من الكلمات الملازمة للصدارة في جملتها، إما بنفسها مباشرة؛ كأسماء الشرط، و: "كم"....، وإما بسبب غيرها ؛ كالمضاف إلى ما يجب تصديره؛ مثل: صاحِبُ مَنْ أنت؟ فكلاهما لا يصلح أسماً.

والسبب: هو أن هذه الحروف الناسخة ملازمة للصدارة في جملتها "ما عدا "أنّ" فإذا كان اسم واحد منها ملازماً للصدارة وقع بينهما التعارض. ولهذا كان من شروط إعمالها - أيضاً - أن يتأخر اسمها وخبرها عنها.

وألا يكون اسمها في الأصل مبتدأ واجب الحذف؛ كالمبتدأ الذى خبره في الأصل نعت، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر ؛ نحو : عرفت محموداً العالمُ.

حـ- ويشترط في خبرها ألا يكون إنشائيًّا ، "إلا الإنشاء المشتمل على: "نِعْم" و"بِئْس" وأخواتهما من أفعال المدح والذم" فلا يصح: إن المريض ساعدْهُ. وليت البائسَ لا تُهنْه ... ويصح: إن الأمين نِعْم الرجل، وإن الخائن بئس الإنسان.

وكذلك يشترط في خبرها إذا كان مفرداً أو جملة - أن يتأخر عن اسمها، فيجب مراعاة الترتيب بينهما؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر، نحو: إن الحقَّ غَلاّب - إن العظائم كفؤُها العظماءُ - إن كبارَ النفوسِ ينفرون من صغائر الأمور ، وقول الشاعر:

إن الأمينَ - إذا استعان بخائن - ... كان الأمينُ شريكَه في المأثِم

فلو تقدم هذا الخبر لم تعمل، بل لم يكن الأسلوب صحيحاً. وهذا الشرط يقتضي عدم تقدمه على الناسخ من باب أوْلى.

أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة، بأن كان شبه جملة: "ظرفاً أوجاراً مع مجروره". فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط، فيتوسطه بينه وبين الناسخ عند عدم وجود مانع ، نحو؛ إن في السماء

عبرةً ، وإن في دراستها عجائبَ. وقول الشاعر:

إنّ من الحلْم دلاًّ أنت عارِفُهُ ... والحِلْمُ عن قُدرَةٍ فضلٌ من الكرم

ومثل: إن هنا رفاقاً كراماً، وإن معنا إخواناً أبراراً. وقولهم في وصف رجل: كانَ والله سمْحاً سهْلا، كأنّ بيْنه وبين القلوب نَسَبا، أو: بينه وبين الحياة سبباً. فإن وُجِد مانع لم يجز تقدمه؛ كوجود لام الابتداء في نحو: إن الشجاعة لفي قول الحق: حيثَ لا يجوز تقديمه وفيه لام الابتداء وهناك حالة يجب فيها تقديمه؛ هي: أن يكون في الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر الجار والمجرور؛ مثل: إن في الحقل رجالَه، وإن في المصنع عمالَه. فاسم الناسخ "رجال وعمال" مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر ؛ "أي: على الحقل، والمصنع"؛ ولو تأخر الخبر لعاد ذلك الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة معاً؛ وهو ممنوع هنا »

«ومما تقدم نعلم أن للخبر – في هذا الباب – ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه، أو تأخيره على الاسم.

الأولى: وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة.

الثانية: وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة، وكان الاسم مشتملا على ضمير يعود على بعض شبه الجملة، "أي: على بعض الخبر".

الثالثة: جواز الأمرين إذا كان شبه جملة، – غير ما سلف – ولم يمنع من التقدم مانع.

أما معمول الخبر "مثل: إن المتعلم قارئ كتابك، وإنه منتفع بعلمك،" فلا يجوز تقديمه على الحرف الناسخ، لكن يجوز تقديمه على الخبر مطلقاً "أي: سواء أكان المعمول شبه جملة، أم غير شبهها، فتقول: إن المتعلم – كتابَك – "قارئُ، وإنه – بعلمك – منتفع. ففي الجملة الأولى تقدم المعمول: "كتابَك" وليس بشبه جملة؛ وفي الثانية تقدم المعمول شبه الجملة، وهو الجار والمجرور: "بعلم.

كما يتضح تقديم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ في حالة واحدة، هي: أن يكون المعمول شبه جملة؛ نحو: إن في المهد الطفلَ نائم – إن بيننا الودَّ راسخ.

ويؤخذ من كل ما سبق:

١ - أنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف الناسخ واسمه فاصل إلا الخبر شبه الجملة الذى يصح تقديمه، أو معمول الخبر إذا كان المعمول شبه جملة أيضا الجملة كذلك،

٢- كما لا يجوز أن يتقدم على الحرف الناسخ اسمه، أو خبره، أو معمول أحدهما» «

نسوق بعض الأمثلة لإيضاح معناها:

حين نقول: لا كتابٌ في الحقيبة؛ بإدخال: "لا" على جملة اسمية – في أصلها –، ورفع كلمة: "كتاب" – التي للمفرد" يكون معنى التركيب مُحتَمِلا أمرين:

أحدهما: نفي وجود كتاب واحد في الحقيبة، مع جواز وجود كتابين أو أكثر فيها.

والآخر: نفي وجود كتاب واحد، وما زاد على الواحد؛ فليس بها شيء من الكتب مطلقاً.

فالتركيب مُحتمِل للأمرين، ولا دليل فيه يعين أحدهما، ويمنع الاحتمال.

وكذلك حين نقول: لا مصباحٌ مكسوراً، "بإدخال: "لا" على جملة اسمية – في أصلها – ورفع كلمة: "مصباح" التي للمفرد" فإن التركيب يحتمل أمرين:

أحدهما: نفي وجود مصباح واحد مكسور، ولا مانع من وجود مصباحين مكسورين؛ أو أكثر.

والآخر: نفي وجود مصباح واحد مكسور وما زاد على الواحد أيضاً. فلا وجود لشيء من جنس المصابيح المكسورة. فالتركيب يحتمل نفي الواحد المكسور فقط، كما يحتمل نفي الواحد وما زاد عليه.

ومثل هذا يقال في: لا سيارةٌ موجودةً، بإدخال "لا" على جملة اسمية الأصل، ورفع كلمة: "سيارة" – التي للمفردة" حيث يحتمل التركيب الأمرين: نفي وجود سيارة واحدة، دون نفي سيارتين وأكثر، ونفي وجود شيء من جنس السيارات مطلقاًن فلا وجود لواحدة منها؛ ولا لأكثر.

مما سبق نعلم: أن، "لا" في تلك الأمثلة – وأشباهها – تدل على نفي

يلاحظ ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ، وصرحنا في مواضع مختلفة أن اسم الناسخ "ومنه اسم "لا الجنسية" لا يكون شبه جملة مطلقا»

«يُحتَمل وقوعُه على فرد واحد فقط، أو على فرد واحد وما زاد عليه. ولّما كان النفي بها صالحاً لوقوعه على الفرد الواحد سماها النحاة: "لا" – التي لنفي الوَحْدة "أي: الواحد" وهي

إحدى الحروف الناسخة التي تعمل عمل "كان" الناقصة.

فإذا أردنا أن تدل الأمثلة السابقة وأشباهها على النفي الصريح العام ودب أن نضبط تلك الألفاظ ضبطاً آخر؛ يؤدى إلى هذا الغرض؛ فنقول: لا كتابَ في الحقيبة؛ - لا مصباحَ مكسورٌ - لا سيارةَ موجودةٌ، فضبط تلك الكلمات المفردة بهذا الضبط الجديد - وهو بناء الاسم على الفتح، ورفع الخبر، كما سيجئ - يجعل النفي في كل جملة صريحاً في غرض واحد؛ لا احتمال معه لغيره، كما يجعله عامًّا؛ ينصبُّ على كل فرد؛ فيقع على الواحد، وعلى الاثنين، وعلى الثلاثة، وما فوقها، ولا يسمح لفرد أو أكثر بالخروج من دائرته.

ومثل هذا يقال في نحو: لا مهملاً عملَه فائزٌ - لا راغباً في المجد مُقصّرٌ ... ونحوهما مما يقع فيه الاسم منصوباً بعد: "لا" وليس مرفوعاً، والخبر هو المرفوع - على الوجه الذى سنشرحه - فهي تنفي الحكم عن كل فرد من أفراد جنس الشيء الذى دخلت عليه نفيًا صريحًّا وعاماً؛ كما قلنا: وهذا مراد النحاة بقولهم في معناها:

"إنها تدل على نفي الحكم عن جنس اسمها نصًّا" . أو "إنها لاستغراق حكم النفي لجنس اسمها كله نصًّا." ويسمونها لذلك؛ "لا" - النافية للجنس" . أي: التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس

يراد بالاستغراق: الشمول الكامل الذي يتناول كل فرد من أفراد الجنس، دون أن يترك أحدا ويسميها بعضهم: "لا التي للتبرئة"، لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر. وبهذا الاسم ترد في بعض الكتب القديمة، وتختص به، لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى.

والنفي بها قد يكون مطلق الزمن، أي: لا يقع على زمن معين. وإنما يراد منه مجرد نفي النسبة بين معموليها وسلب المعنى بغير تقييد بزمن خاص. نحو: لا حيوان حجر - لا وفاء لغادر ... وقد يراد بها نفي المعنى كله. تمييزاً لها من: "لا" التي لنفي الوَحْدَة؛ فليست نصًّا في نفي الحكم عن أفراد الجنس كله؛ وإنما تحتملِ نفيه عن الواحد فقط، وعن الجنس كله؛ على ما عرفنا. .... -

"ملاحظة": سبق بيان هام في حكم "لا" النافية المهملة "أي: التي لا عمل لها في الجملة الاسمية ولا في غيرها" فإنها من ناحية أثرها المعنوي في الجملة الاسمية تشبه "لا" العاملة "ليس" فالحرفان متشابهان في المعنى دون العمل، إذ أن أحدهما يعمل، والآخر لا يعمل»

عملها وشروطه:

"لا" النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات: "إنَّ" ينصب الاسم: ويرفع الخبر. ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة:

أولها: أن تكون نافية. فإن لم تكن نافية لم تعمل مطلقاً.

ثانيها: أن يكون الحكم المنفي بها شاملا جنس اسمها كله، "أي: منصبًّا على كل فرد من أفراد ذلك الجنس". فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل "إنّ" ،: نحو: لا كتابٌ واحدٌ كافياً....، إذ أن كلمة: "واحد" قد دلت دلالة قاطعة على أن النفي ليس شاملا أفراد الجنس كله، وإنما هو مقصور على فرد واحد.

ثالثها: أن يكون المقصود بها نفي الحكم عن الجنس نصًّا – لا احتمالا – فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل "إنّ"

رابعها: ألا تتوسط بين عامل ومعموله "بأن تكون مسبوقة بعامل قبلها يحتاج لمعمول بعدها" كحرف الجر في مثل: حضرت بلا تأخير وقول الشاعر:

مُتارَكةُ السَّفيه بلا جوابٍ ... أَشَدُّ على السَّفيه من الجواب

خامسها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فإن لم يكونا كذلك لم تعمل: مطلقاً ولا تعد من أخوات "إنّ" ولا "ليس"؛ كالتي في قول الشاعر

لا القومُ قومى، ولا الأعْوان أعْوانى ... إذا وَنا يوم تحصيل العُلا وانِى

سادسها: عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها. فإن وجد فاصل اهْملَتْ "أي: لم تعمل شيئاً" وتكررت؛ نحو: لا في النبوغ حَظ لكسلان، ولا نصيبٌ. وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها فلا يجوز أن يتقدم الخبر – ولوكان شبه جملة – على الاسم. فإن تقدم مثل: لا لهازل

هيبةٌ ولا توقير - لم تعمل مطلقاً.

وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم؛ ففي مثل: لا جنديَّ تاركٌ ميدانَه ... لا تعمل حين نقول، لا ميدانَه جنديٌّ تاركٌ.

فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها : "إن اقتضى المعنى ذلك؛ سواء أكانت واحدة، أم متكررة

«حكم اسم "لا" المفردة؛ "أي: المنفردة التي لم تتكرر". لهذا الاسم حالتان:

الأولى: أن يكون مضافاً أو شبيهاً بالمضاف . وحكمه وجوب إعرابه، مع نصبه بالفتحة، أو بما ينوب عنها. فمن أمثلة المضاف: لا قولَ زُورٍ نافعٌ

كلمة: "قول" اسم "لا"، منصوبة بالفتحة، لأنها اسم مفرد: ومضاف.

لا أنصارَ خيرٍ متنافرون..

كلمة: "أنصار" اسم "لا"، منصوبة بالفتحة لأنها جمع تكسير، ومضاف.

لا ذا أدبٍ نمامٌ

كلمة: "ذا" اسم "لا"، منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنها من الأسماء الستة، مضافة.

لا نصيحتيْ إخلاصٍ أنفعُ من نُصح الوالدين

كلمة: "نصيحتى ... " اسم "لا"، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة، لأنها، مثنى مضاف؟

لا خائِنِى وطنٍ سالمون

كلمة: "خائنى ... " اسم "لا" منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة، لأنها جمع مذكر؛ مضاف.

لا مهملاتِ عملٍ مُكرماتٌ

كلمة: "مهملات" اسم "لا"، منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة: لأنها جمع مؤنث سالم مضاف.

والشبيه بالمضاف يجب أن يكون معربا ومنونا. إلا أن وجد مانع من التنوين. وأجاز فريق من غير البصريين عدم تنوينه، محتجا بقوله تعالى: {وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِ} ، لأن المعنى عنده: "ولا جدال في الحج مقبول" فالجار والمجرور من متممات اسم "لا" والخبر محذوف لا تعلق للجار

والمجرور به. وكذلك قوله عليه السلام: "لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت" لأن المعنى عنده على حذف الخبر، والجار والمجرور من متممات اسم "لا" فهما متعلقان به، لا بالخبر- وقد أجيب عن هذين وأمثالهما بأن الخبر المحذوف، موضعه قبل الجار والمجرور، والأصل: "ولا جدال حاصل في الحج" ولا مانع مانع لما أعطيت، فالجار والمجرور متمم للخير المحذوف، متعلقان به وهذا تكلف مردود، لتكراره وتقييد موضعه في فصيح الكلام، وبالرغم منه يحسن التزام التنوين - لأنه الأكثر والأشهر الذي تتوحد عنده الألسنة -.

ولا يدخل شيء من التوابع الأربعة "كالنعت ما عدا صورة العطف السابقة...." في الأشياء التي تكمل المعنى، وتجعل الاسم بسببها شبيها بالمضاف: لأن الاسم غير عامل فيها

أمثلة:

الكلام عنوان على صاحبه ... علمت الكلام عنوانًا على صاحبه

المجاملة حارسة للصداقة ... ظننت المجاملة حارسة للصداقة

الوفاء دليل على النبل ... اعتقدت الوفاء دليلًا على النبل

الماء الجامد ثلج ... صبر البرد الماء ثلجًا

الجلد أسود ... ردت الثمن المجلد أسود

الخشب مشتعل ... تركت النار الخشب رمادًا

من النواسخ ما يدخل -في الغالب - على المبتدأ والخبر فينصبهما معًا، ويُغير اسمهما؛ إذا يصير اسم كل منهما: "مفعولًا به" للناسخ. "مثل: علم، ظن - أعتقد - صبر ... ، وغيرها من الكلمات التي تحتها خط في الأمثلة المعروضة". وهذا هو: "القسم الثالث" من النواسخ، ويشتهر باسم» "ظن وأخواتها" وليس يه حروف؛ فكله أفعال، أو أسماء تعمل عملها. وتنحصر هذه الأسماء في مصادر تلك الأفعال، وفي بعض المشتقات العاملة عملها. فالفعل الماضي المتصرف هنا، لا ينفرد وحده بالعمل السالف؛ وإنما يشابهه فيه ما قد يكون له من مضارع، وأمر، ومصدر، واسم فاعل، واسم مفعول، دون بقية المشتقات الأخرى. أما غير المتصرف فعمله مقصور على صبغته الخاصة به، إذا ليس لها فروع، ولا صيغ أخرى تتصل بها. وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين؛ مراعيًا الأغلب في استعمالها ؛ هما: "أفعال قلوب" و "أفعال تحويل" . ولا بد لكل فعل من القسمين من فاعل ، ولا يغني عنه وجود المفعولين أو أحدهما:

أ- فأما أفعال القلوب فمنها ما قد يكون معناه العلم. "أي: الدلالة على اليقين والقطع"، ومنها ما قد يكون معناه الرجحان والنوعان صالحان للدخول - مباشرة - على المبتدأ الصريح، وعلى المصدر المؤول من "أن مع معموليها"، أو: "أن والفعل مع مرفوعة" .

ويشتهر من الأفعال الأول سبعة:

١- علم ؛ مثل: علمت البر سبيل المحبة، وعملت المحبة سبيل القوة.

٢- رأى ؛ مثل: رأيت الأمل داعي العمل، ورأيت اليأس رائد الإخفاق، وقول الشاعر

رأيت لسان المرء وافد عقله ... وعنوانه؛ فأنظر بماذا تعنون؟

٣- وجد؛ مثل: وجدت ضعاف الأمم نهبًا لأقوياتها، ووجدت العلم أعظم أسباب القوة .

٤- دري؛ مثل: دريت المجد قريبًا من الدائب في طلبه، ودريت لذة إدراكه ماحية تعب السعي إليه.

٥- ألفي ، مثل: ألفيت الشدائد صاقلة للنفوس، وألفيت إحتمالتها سهلًا على كبار العزائم.

٦- جعل؛ مثل: جعلت الإله واحدًا، لا شك فيه.

٧- تعلم ، مثل: "اعلم": مثل: تعلم وطنك شركة بين أبنائه، وتعلم نجاح الشركة رهنًا بالإخلاص والعمل

«ويشتهر من الأفعال الثانية ثمانية، هي:

١- ظن؛ مثل: ظن الطيار النهر قناة، وطن البيوت الكبيرة أكواخًا.

٢- خال ، مثل: خال المسافر الطيارة أنفع له، وهو يخال الركوب فيها متعة.

٣- حسب؛ مثل: أحسب السهر الطويل إرهاقًا، وأحسب الإرهاق سبيل المرض، وقول الشاعر:

لا تحسبن الموت موت المبلي ... وإنما الموت سؤال الرجال

٤- زعم ؛ مثل: زعمت الملاينة مرغوبة في مواطن، وزعمت التشدد مرغوبًا في أخرى

(٥) عَدَّ؛ مثل: عدَّدت الصديق أخاً. وقول الشاعر:

فلا تَعْدُد المولَى شريكَك في الغنى ... ولكنما المولَى شريكُك في العُدمِ

(٦) حَجَا ؛ مثل: حَجَا السائحُ المِئذنة بُرْجَ مراقبة.

وقول الشاعر:

قد كنت أَحْجُو أبا عمْروٍ أخاً ثقةً ... حتى أَلَمَّتْ بنا يوماً مُلِمَّاتُ

(٧) جَعَلَ؛ مثل: جعل الصياد السمكةَ الكبيرةَ حوتاً.

وقوله تعالى في المشركين: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا} [الزخرف: ١٩]

(٨) هَبْ؛ ": هبْ مالَك سلاحاً في يدك؛ فلا تعتمد عليه وحده

وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان السّالفة –جامد، ملازم صيغة الأمر

(ب) وأما أفعال التحويل (أو: التَّصيير) فأشهرها سبعة، ولا تدخل على مصدر مؤول من "أنَّ" مع معموليها، أو: من "أنْ" الفعل مع مرفوعه – وهي:

(١) صَيَّرَ؛ مثل: صَيَّرَ الصائغُ الذهب سبيكةً، وصَيَّرَ السبيكةَ سوَاراً

(٢) جَعَلَ؛ مثل: جعل الغازلُ القطنَ خيوطاً، وجعل الحائك الخيوط نسيجاً

وقول الشاعر:

اجعلْ شعارك رحمةً ومودةً ... إن القلوب مع المودة تُكْسَبُ

(٣) اتَّخَذَ؛ مثل: اتخذ المهندسون الحديدَ والخشبَ باخرةً، واتخذ المسافرون الباخرةَ فُنْدُقاً.

(٤) تَخِذَ؛ مثل: تَخِذَت الحرارةُ الثلجَ ماءً، وتَخِذَت الماءَ بخاراً.

(٥) تَرَكَ؛ مثل: ترك الموجُ الصخورَ حصىً، وتركت الشمس الحصَى رمالا.

(٦) رَدَّ؛ مثل: ردّ الأمل الوجوهَ الشاحبةَ مُشْرقةً، وردّ النفوس اليائسة مستبشرةً.

(٧) وَهَبَ؛ مثل: وهَبَت الحَبَّ دقيقاً، ووهبت الدقيقَ عجيناً .

ظن وأخواتها

أ- أفعال قلْبية

- أفعال يقين، وأشهرها سبعة:

(١) علِمَ ١ (٢) رأى (٣) وجَد (٤) دَرَى (٥) ألفي (٦) جَعَلَ (٧) تعلَّم، بمعنى: اعلم

- أفعال رجحان، وأشهرها ثمانية: (١) ظنّ (٢) خال (٣) حسِبَ (٤) زعم (٥) عَدَّ (٦) حَجَا (٧) جعل (٨) هبْ

ب- أفعال تحويل

أشهرها سبعة: (١) صَيَّر (٢) جَعَل (٣) اتخذَ (٤) تَخِذَ (٥) تركَ (٦) ردّ (٧) وهبَ»

شروط إعمالها:

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيها القلْبيّ والتحويليّ، أن يكون المبتدأ الذي تدخل عليه صالحاً للنسخ على الوجه الذي سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ .

وملخصه: أن النواسخ بأنواعها المختلفة لا تدخل على شيء مما يأتي:

(١) المبتدأ الذي له الصدارة الدائمة في جملته؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شيء. ومن أمثلته: أسماء الشرط -أسماء الاستفهام - كَم الخبرية - المبتدأ المقرون بلام الابتداء ... (نحو: من يكثُر مزحُه تَضعْ هيبته. من ذا الذي ما ساء قط؟ كَمْ من فئة قليلة غلبت فئةً كثيرةً بإذن الله!!. لَكلمةُ حقّ في وجه حاكم ظالم أفضلُ عند الله من اعتكاف صاحبها يوما في المسجد) .

ويستثنى من هذا النوع الذي له الصدار في جملته -ضمير الشأن فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة؛ نحو حَسِبته "الحقُّ واضح".

لكن تختص النواسخ في هذا الباب -دون غيرها من النواسخ- بجواز دخولها على المبتدأ الذي هو اسم استفهام، أو المضاف إلى اسم استفهام. وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها؛ نحو: أيَّا ظننتَ أحسنَ؟ وغلامَ أيٍّ حسبتَ أنشطّ؟.

ولا تدخل على أحدهما "كان" ولا "إن" ولا أخواتها؛ منعاً للتعارض؛ إذ الاسم في بابي "كان" و "إنَّ" وأخواتها لا يصح تقديمه على الناسخ. فلو وقع الاسم أحدهما لامتنع تقديمه على الناسخ؛ تطبيقاً لهذا الحكم، مع أن الاستفهام لابد أن يتقدم

«(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره؛ كالاسم الواقع بعد "لولا"؛ الامتناعية، أو بعد "إذا" الفجائية؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ؛ إذ لا يصح -في الرأي الأشهر- دخول أحدهما على غير المبتدأ؛ نحو: لولا العقوبةُ لزادت الجرائم. ونحو؛ فتحت الكتاب؛ فإذا الصّوَرُ فاتنة.

(ج) المبتدأ الذي يجب حذفه بشرط أن يكون أصلُ خَبَرِه نعتاً مقطوعاً نحو: شكراً للمتعلم،

النافعُ العزيزُ (أي: هو النافعُ العزيزُ) .

(د) كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ. ومنها: "ما" التعجبية، وكلمة: "طُوبى"؛ (بمعنى: الجنة) وكلمة: دَرّ ، وكلمة: أقلّ .. وذلك في نحو: ما أجملَ الهواء سَحَراً!!، وما أطيب الرياضة عصراً!! طوبى للشهداء، ولله دَرُّهم !!

ومثل بعض ألفاظ الدعاء؛ ومنها : سلامٌ – ويلٌ؛ في نحو: سلام على الأحرار، وويل للجبناء.

حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير:

لا ترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليه؛ فيجوز –لغرض بلاغي– أن يتقدم عليهما معاً، ويتأخر عنهما، ويتوسط بينهما. لكن يترتب على كل حالة أحكام

فمثال تقدُّم الناسخ عليهما: يظنّ الجاهلُ السرابَ ماء. ومثال تأخره عنهما: السرابَ ماءً يظن الجاهل السرابَ.

أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما؛ فما ثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار لوجود الناسخ. ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثاني في كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر، وأن يكون المفعول الثاني واجب التقديم على المفعول الأول في كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزاً في كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح. فلا بد من مراعاة الأصل في ناحية التقديم والتأخير، وتطبيقه على الفرع تطبيقاً مماثلاً. ففي مثل: حسبت أخي شريكي، يجب الترتيب، بتقديم المفعول الأول وتأخير الثاني؛ منعاً لوقوع لَبْس لا يمكن معه تمييز الأول من الثاني؛ فيلتبس المعنى تبعاً لذلك. وفي مثل: علمت الكلب حارساً أميناً إلا الكلب. أي: أنه لا حارس أميناً سواه. وفي مثل: ظننت القِطّ البَرّي ثعلباً، يجوز تقديم المفعول الثاني فتقول: ظننت ثعلباً القِطّ البَرّيّ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر ... وهكذا تجب مراعاة الأحكام الخاصة بالترتيب بين المبتدأ والخبر، وتطبيقها هنا، عند النظر في الترتيب بين المفعولين .

ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة، هي وما يعمل عملها:

تنفرد النواسخ القلبية بخمسة أحكام، منها حكم واحد مشترك بينها جميعاً، سواء أكانت متصرفة أم جامدة، وهذا الحكم

هو: تنوّع مفعولها الثاني. أما الأحكام الأربعة الأخرى فمقصورة على النواسخ القلبية المتصرفة، دون الجامدة .

(١) فأما تنوع المفعول الثاني الذي أشرنا إليه فلأنه إليه فلأنه خبر في الأصل، فهو ينقسم إني مثل ما ينقسم إليه الخبر؛ من مفرد ، وجملة ، وشبه جملة ؛ فليس من اللازم في المفعول الثاني أن يكون مفرداً، وإنما اللازم أن يكون الناسخ قلبيّاً متصرفاً أو غير متصرف ؛ كما في الأمثلة الآتية، ومن المهم التنبه لإعراب كل قسم، ولا سيما الجملة وشبهها .

ب- الأحكام الأربعة الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة.

عرفنا أن الأفعال القلبية متصرفة، إلا فعلين؛ هما: "تعَلَّمْ" بمعنى "اعلَمْ"، و "هَبْ" بمعنى: "ظُنَّ"؛ نحو: تعلمْ داءَ الصمت خيراً من داء الكلام. وهبْ كلامَك محموداً؛ فتَخَيرْ له أنسب الأوقات.

والفعل القلبيُّ المتَصرف قد يكون له الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، وبقية المشتقات المعروفة، لكن الناسخ الذي يعمل في هذا الباب هو الماضي وما جاء بعده مما صرّحْناه باسمه هنا، دون بقية المشتقات المعروفة التي اكتفينا بالإشارة الموجزة إليها، ولم نصرح بأسمائها. وبديهٌ أن النواسخ المتصرفة التي سردنا أسماءها - متساوية في العمل؛ لا فرق بين ماض وغيره، ولا بين فعل واسم مما سردناه . أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته القائمة، لا يفارقها، ولا يَدْخُل عليها تغيير.

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة، هي وما تتصرف له مما ذكرنا اسمع صريحاً بأحكام تنفرد بها؛ فلا يدخل -في الأغلب- حكم منها على المشتقات القلبية التي لا تعمل هنا ، ولا على الأفعال القلبية الجامدة، ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها. وأشهر تلك الأحكام أربعة .

الحكم الأول -التعليق: ومعناه: "منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً، أو لفظ أحدهما، دون منعه من العمل في المحلّ" . فهو في الظاهر ليس عاملاً النصب، ولكنه في التقدير عامل. وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه: "إبطال العمل لفظاً، لا محلاً". سواء أكان أثر الإبطال واقعاً على المفعولين معاً، أم على أحدهما.

هذا المنع والإبطال واجب إلا في صورة واحدة . وسببه أمر واحد، هو: وجود لفظ له الصدارة يَلِي الناسخ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معاً أو أحدهما، ويَحُول بينه وبين العمل الظاهر، ويسمى هذا اللفظ الفاصل: "بالمانع" ويقع بعده جملة -في الغالب-؛ ففي مثل: علمت البلاغة إيجازاً، ورأيت الإطالة عجزاً. نجد: "عَلِم" قد نصب مفعولين مباشرة. وكذلك الفعل؛ "رأى" -لم يَنصب كل من الفعلين شيئاً في الظاهر، بسبب وجود "لام الابتداء" التي فصلت بين كل فعل ناسخ ومفعوليه- وهي من ألفاظ التعليق، أي: من الموانع -، ولكن هذا الفعل يَنْصِب المحلّ؛ فنقول عند الإعراب: "البلاغة": مبتدأ- "إيجازٌ": خبره. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب؛ سدّت مَسدّ مفعولي "عَلم" (وهذه الجملة هي التي تَلِي -في الغالب- اللفظ المانع من العمل) .

وكذلك نقول: "الإطالةُ": مبتدأ -"عجزٌ": خبره. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب؛ سدّت مسد مفعولَيْ: "رأى". فقد وقع التعليق بسبب وجود المانع من العمل، ووقع بعد المانع جملة محلها النصب؛ لتسدّ مسد المفعولين.

أما في مثل: علمت البلاغةَ لَهِي الإيجازُ، ورأيت الإطالةَ لَهِيَ العجزُ، فاللفظ المانع من العمل -وهو لام الابتداء- قد وقع في المثالين بعد المفعول به الأول، ووقع بعد المانع جملة سدت مَسَدّ المفعول به الثاني الذي لا يظهر في الكلام، وحلَّت محله وحده. فعند الإعراب يَحْتَفظ المفعول به الأول باسمه وبإعرابه؛ (مفعولاً به أول، منصوباً) . وتعرب الجملة التي بعد المانع إعرابها التفصيلي، ويزاد عليه: "أنها في محل نصب؛ سدّت مسد المفعول به الثانين (٣) الذي وقع عليه التعليق" «نعلم مما تقدم أن أثر التعليق في منع العمل لفظي ظاهريّ فقط، لا حقيقيّ، محليّ، وأن

سببه الوحيد وجود فاصل لفظي له الصدارة، يسمى: "المانع"؛ يفصل بين الناسخ ومفعوليه معاً، أو أحدهما ، وبعد "المانع" جملة تسدّ مسدّ المفعولين معاً، أو أحدهما على حسب التركيب

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معاً أو أحدهما، هو اختلافا شكليّ محض؛ لا حقيقيّ محليّ -كما قدمنا- ولهذا يصح في التوابع (كالعطف ...) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة، أو مراعاة الناحية المحلية؛ فنقول: علمت لَلبلاغةُ إيجازٌ والفصاحةُ اختصارٌ- ورأيت لَلإطالةُ عجزٌ والحشوُ عيبٌ؛ برفع المعطوف، تبعاً للفظ المعطوف عليه، وحركته الظاهرة . أو نقول: علمت لَلبلاغة إيجازٌ، والفصاحةَ اختصاراً -ورأيت لَلإطالةُ عجزٌ والحشوَ عيباً؛ بنصب المعطوف؛ تبعاً للحكم المحليّ في المعطوف عليه. فمراعاة إحدى الناحيتين جائزة .

أما سبب التعليق في هذه الأمثلة وأشباهها، فيرتكز في الأمر الواحد الذي ذكرناه، وهو: وجود فاصل لفظيّ بعد الناسخ؛ يفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظي من الألفاظ التي لها الصدارة في جملتها، مثل: لام الابتداء، وأدوات الاستفهام ، وغيرها من كل ما له الصدارة في جملته . وبعبارة أخرى: (يحدُث التعليق بكل لفظ له الصدارة إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه معاً، أو توسط بين المفعولين) .

وإليك مثالاً آخر للمانع يفصل بين الناسخ ومفعوليه معاً، أو يَفصل بين الناسخ ومفعوليه الثاني فقط: أعلَمُ، أمحمودٌ حاضرٌ أم غائبٌ؟ أعلَمُ محموداً، أحاضر هو أم غائب؟

فمتى وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين مَنع العمل الظاهر حتماً، دون العمل التقديريّ (المحليّ) كما رأينا، وأوجب التعليق .

وأشهر الموانع الألفاظ الآتية التي لها الصدارة، وكل واحد منها يوجب التعليق

(أ) لام الابتداء، كالأمثلة السالفة.

(ب) لام القسم: نحو: علمت لَيُحَاسَبَنَّ المرء على عمله.

(ج) حرف من حروف النفي الثلاثة : (ما – إنْ – لا) دون غيرها من أدوات النفي الأخرى.

فمثال "ما" النافية: علمت ما التهوّر شجاعة. ومثال "إنْ" النافية: زعمت إنْ الصفحُ الجميلُ ضارٌّ (أي: ما الصفح الجميل ضارّ) ومثال "لا" النافية: ألفيتُ لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريط

(د) الاستفهام ؛ وله صور ثلاث: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيُّهم بطلٌ؟ أو يكون مضافاً إلى اسم استفهام؛ نحو: علمت صاحبُ أيِّهم البطلُ؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام؛ نحو: علمت أعليٌّ مسافرٌ أم مقيمٌ؟ وأعلمُ على الشتاء أنسبُ للعمل من الصيف ؟ وقولهم لظريف: لا ندري أجِدُّك أبلغُ وألطف، أم هزلُك أحبُّ وأظرف؟.

(هـ) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها؛ مثل "كم" . الخبرية؛ في نحو: دريْت كم كتاب اشتريته. ومثل: "إنّ" وأخواتها، ما عدا "أنّ" مفتوحة الهمزة؛ فليس لها الصدارة؛ نحو: علمت إنك لُمنصف ونحو: لا أدرى لعل الله يريد بكم خيراً. والأغلب الفصيح في: "لعلَّ" هذه أن تكون أداة تعليق للفعل: "أدْرِي" المبدوء بالهمزة، أو بحرف آخر من حروف المضارعة (نَدْري – تَدْري – يدرِي ...) .

ومثل: أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة في نحو: لا أعلم إن كان الغد ملائماً للسفر أو غير ملائم. ونحو أحْسَب لو ائتلف العامل وصاحب العمل لَسَعِدا.

فيما يلي أمثلة تزيد التعليق وضوحاً ، وتبيّن موضع "المانع"، وأن موضعه بعد الناسخ حتماً ويليه المفعولان، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين» الحكم الثاني – الإلغاء: وهو: "منع الناسخ من نصب المفعولين معاً، لفظاً ومحلا، منعاً جائزاً، -في الأغلب- لا واجباً) أو هو: "إبطال عمله في المفعولين معاً لفظاً ومحلاًّ، على سبيل الجواز لا الوجوب". ولا يصح أن يقع المنع على أحد المفعولين دون الآخر.

وسببه: إمَّا توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل آخر بعده يوجب التعليق (، وإما تأخره عنهما. فإذا تحقق السبب جاز -في الأغلب - الإعمال أو الإهمال، وإن لم يتحقق وجب الإعمال. فللناسخ ثلاث حالات من ناحية موقعه في الجملة، وأثر ذلك:

الأولى: أن يتقدم على المفعولين. وفي هذه الحالة يجب إعماله -عند عدم المانع-؛ فينصبهما

مفعولين به، نحو: رأيت النزاهةً وسيلةً لتكريم صاحبها.

الثانية: أن يتوسط بين مفعوليه مباشرة. وفي هذه الحالة يجوز -في الأغلب - إعماله؛ فينصبهما مفعولين به؛ نحو: النزاهةَ - رأيت - وسيلةً لتكريم صاحبها. ويجوز إهماله ؛ فلا يعمل النصْبَ فيهما معاً، ولا في أحدهما وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية: (مبتدأ وخبراً) ، ونحو: النزاعةُ - رأيت - وسيلةٌ لتكريم صاحبها.

الثالثة: أن يتأخر عن مفعوليه؛ والحكم هنا كالحكم في الحالة السابقة؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين؛ نحو: النزاهةَ وسيلةً لتكريم صاحبها - رأيت.

ويجوز إهماله فلا يعمل النصب ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة اسمية، مركبة من مبتدأ وخبره؛ نحو: النزاهةُ وسيلةٌ لتكريم صاحبها - رأيت.

مما تقدم ندرك الفرق بين التعليق والإلغاء؛ وأهمها:

(أ) أن التعليق واجب عند وجود سببه. أما الإلغاء فجائز - في الأغلب - عند وجود سببه(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معاً أو أحدهما. أما الإلغاء فيصيبهما معاً.

(ج) ان أثر التعليق لفظي ظاهري، لا يمتد إلى الحقيقة والمحل. وأثر الإلغاء لفظيّ ومحليّ معاً.

(د) أن التعليق يجوز في توابعه مراعاة ناحيته اللفظية الظاهرية، أو مراعاة ناحيته المحلية. والإلغاء لا يجوز في توابعه إلا مراعاة الناحية الواحدة التي هو عليها؛ وهي الناحية الظاهرة المحضة.

(هـ) أن التعليق لابد فيه من تقدم الناسخ على معموليه؛ ومن وجود فاصل بعده له الصدارة. أما الإلغاء فلا بد فيه من توسط الناسخ بينهما، أو تأخره عنهما وليس في حاجة بعد هذا إلى فاصل، أو غيره الحكم الثالث- الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول: يجوز أن يَسُدّ المصدر المؤول من ("أنّ" الناسخة وما دخلت عليه، أو: "أنْ" المصدرية الناصبة وما دخلت عليه من جملة فعلية - مسدّ المفعولين، ويغني عنهما . ويجب أن يراعى في معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتاً أو منفيّاً على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل.

فمن أمثلة المثبت ما جاء في خطبة لقائد مشهور: (عَلِمْنا أن السيفَ ينفع حيث لا ينفع الكلام، ورأينا أنّ كلمة القَوِيّ مسموعة، فن زعم أنْ يفوز وهو ضعيف فقد أخطأ، ومن ظن أن يَسْلَمَ بالاستسلام فقد قضى على نفسه ...) .

وتقدير المصادر المؤولة : (علمنا نفعَ السيف ... -رأينا سماعَ كلمة القويّ- من عم فوّزه ... - من ظنّ سلامته ...) فَكل مصدر من المصادر التي نشأت من التأويل سدّ مسدّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبي الذي قبله. فالمصدر "نفَعْ"، أغْني عن مفعولي الفعل "عَلَمَ ". والمصدر: "سماع"، أغنى عن مفعولي الفعل: "رأى". والمصدر: "فوز"، أغنى عن مفعولي الفعل: "زعم" والمصدر: سلامة" أغنى عن مفعولي الفعل "ظن" ... ويقاس على هذا أشباهه من مثل قول الشاعر :

توَد عدوى ثم تَزعُم أنني ... صديقك؛ إن الرأي عنك لعازب

فالمصدر المؤول من "أنّ مع معموليها" يسدّ مسدّ مفعولي الفعل: "تزعمُ" ومن أمثلة المعنى المنفي قول الشاعر:

الله يعلم أني لم أقل كَذبا ... والحق عند جميع الناس مقبول

وتأويل المصدر مع زيادة ما يدل على النفي هو: "الله يعلم عدم كذب قولي".

الحكم الرابع - جواز وقوع فعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين:

وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين، متحدين في المعنى ، مختلفين في النوع؛ نحو: عَلِمتُني راغباً في مودة الأصدقاء، ورَأيتُني حريصاً عليها.

فالتاء والياء في المثالين ضميران. متصلان، ومدلولهما شيء واحد؛ فهما للمتكلم، مع اختلف نوعهما: فالتاء ضمير رفع فاعل، والياء ضمير نصب، مفعول به.

ونحو: علِمتَك زاهداً في الشهرة الزائفة، وحسِبْتَك نافراً من أسبابها. فالتاء والكاف في المثالين ضميران، متصلان، ومعناهما واحد؛ لأن مدلولهما هو المخاطب، مع اختلاف نوعهما كذلك؛ فالتاء ضمير رفع فاعل، والكاف ضمير نصب، مفعول به

معناه، متى ينصب مفعولا واحداً؟ ومتى ينصب مفعولين؟

يعرض النحاة في هذا الباب للقول ومشتقاته، لتشابهٍ بينه وبين "الظن" في بعض المعاني والأحكام. وصفوة كلامهم: أن "القوْل" متعدد المعاني، وأنّ الذي يتصل منها بموضوعنا مَعْنيان؛ أحدهما: "التلفظ المحض، ومجرد النطق" والآخر: "الظن".

(١) فإن كان معناه: "التلفظ المحض، ومجرد النطق" فإنه ينصب مفعولاً به واحداً، تكون دلالته المعنوية مقصودة غير مهملة ، سواء أكان الذى جرى به التلفظ، ووقع عليه القول - كلمة مفردة ، أم جملة. فمثال المفردة ما جاء على لسان حكيم: (تسألني عن العظَمة الحقة، فأقول: "الكرامةَ"، وعن رأس الرذائل، فأقول: "الكذبَ") فمعنى "أقول" هنا: "أنطقُ، وأتلفظُ".

والكلمة التي وقع عليها القول (أي: التي قيلت) ، هي: "الكرامة"- "الكذب". وكلتاهما مفعول به منصوب مباشرة.

ومن الأمثلة للكلمة المفردة أيضاً: سألت والدي عن مكان نقضى فيه يوم العُطلة، فقال: "الريفَ". وعن شيء نعمله هناك، فقال: "التنقلَ"، فمعنى قال: "تلفظَ ونَطق"، والكلمة التي وقع عليها القول هي: "الريفَ" -"التنقلَ" وتعرب كل واحدة منهما مفعولاً به منصوباً مباشرة. ومثل هذا قول الشاعر:

جَدَّ الرحيل، وحَثَّني صحْبي ... قالوا: "الضباحَ"؛ فطيَّروا لُبِّي

(١) المراد من أنها مقصودة غير مهملة: ألا تكون مجرد تصويت لا اعتبار فيه للمعنى مطلقاً ولا التفات

(٢) أي: ليست جملة، ولا شبه جملة. ومثل: (يقولون: "طالَ الليل") ، والليلُ لم يُطلْ ... ولكنّ من يشكو من الهمّ يسهرُ

فمعنى "القول" في هذه الأمثلة كسَابقه. وبعده جملة اسمية، أو فعلية، يزاد على إعرابها: أنها في

محل نصب سدّت مسدّ المفعول به للقول، وليست مفعولاً به مباشرة. بخلاف الكلمة المفردة، فإنها هي المفعول به مباشرة -كما تقدم- سواء أكان الناطق بالكلمة قد نطقها ابتداء؛ دون أن يسمعها من غيره فيرددها بعده؛ كالتي في المثال الأول . أم كان نطقه تالياً لنطق آخر، وترديداً لما سمعه؛ كثرة النحاة . ولو كان النطق بها ترديداً ومحاكاة لنطق سابق؛ لأن الحكاية في هذا الباب لا تكون عندهم للكلمة المفردة

«أما الجملة التى تسُدّ- في الأغلب - مسدّ مفعول "القول" والتي محلها النصب فيسمونها: "مَحْكيَّةً بالقول" بشرط أن تكون قد جرَتْ من قبل على لسان، ثم أعادها المتكلم، وردّ ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره. فلابد في الجملة التي تسمى: "مَحْكِيَّة" أن تكون قد ذُكِرَتْ مرة سابقة قبل حكايتها بالقول. وإلا فلا يصح تسميتها: "مَحْكِيَّة" على الصحيح. والأغلب أنها في الحالتين في محل نصب، سادة مسدّ المفعول به.

وتشتهر بين المعرْبين بأنها: "مقُول القول" ؛ أي: الجملة التي جرى بها القول، وهي المرادة منه.

(ب) وإن كان معنى "القول" -ومشتقاته هو: "الظنّ" (أي: الرجحان) فإنه ينصب مفعولين مثله -بالشرط التي سنعرفها- ويجرى عليه ما يجري على "الظن" (بمعنى الرجحان) من التعليق، والإلغاء، وسائر الأحكام السابقة الخاصة بالأفعال القلبية؛ فهو والظن سواء. إلا في اختلاف الحروف الهجائية. ومن الأمثلة: أتقول السماءَ صحْواً في الغد-؟ أتقولان الكتابَ نفيسًا إنْ تَمّ إعداده؟ - أتقولون السفرَ المنتظَر مفيداً؟ ...

فلا بد من مفعولين منصوبين بعده - إلا عند التعليق أو الإلغاء - فإن لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه "الظن" وإنما يكون معناه: "التلفظ المحض، ومجرد النطق"، وفي هذه الصورة يكون من النوع الأول "ا" الذي ينصب مفعولاً به واحداً، ولا ينصب مفعولين؛ فمدلوله إن كان كلمة مفردة وقع عليها القول وجب اعتبارها مفعوله المنصوب مباشرة؛ مثل: أتقول: الجَوَّ؟؛ أي: أتنطق بكلمة: "الجَوّ" وإن كان مدلوله جملة اسمية أو فعلية فهي في محل نصب تسدّ مسدّ ذلك المفعول به الواحد، مثل: أتقول: الحروبُ خادمةٌ للعلوم؟ -أتقول: السَّلمُ

الطويلة داءٌ؟ -. ومثل: أتقول: قد يجمع الله الشتيتين بعد اليأس من التلاقي؟ -أتقول: لا يضيع العُرف بين الله والناس؟ فمعنى "تقول" في هذه الجمل هو: تنطق، ومعنى "القول" في كل ما تقدم هو "النطق" لا الظن، والجملة بعده في الأمثلة المذكور: "مَقُولُ القول" ولا تُسمى محْكية بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المرة

وملخص ما تقدم: أن القول المستوفي للشروط إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى: "الظن" حتماً، وتجري عليه أحكام "الظن" ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها، -على الأرجح- وإذا وقع له كلمة واحدة (هي التي قيلت) كان معناه: "مجرد النطق"، ونَصَبها مفعولاً به واحداً، ولا تسمى هذه الكلمة محكية ، مع أنها هي مفعوله المباشر. وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه مجرد النطق أيضاً، ولكنه ينصب مفعولاً به واحداً نصباً غير مباشر؛ لأن الجملة التي بعده تكون في محل نصب؛ فتسدّ مسدّ المفعول به، وتسمى: «"مَقُول القول" دائماً، ولا تسمى "محكية بالقول" إلا إذا سبق النطق بها.

فالقول بمعنى "الظن" لا حكاية معه -كما عرفنا- إذا وقع له مفعولاه المنصوبان. فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين أصاله فإن معناه وعمله يتغيران تبعاً لذلك؛ إذ يصير معناه: النطق المجرد، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد فتكون الجملة الجديد اسمية في محل نصب، تسدّ مسدّ مفعوله.

<u>شروط القول بمعنى الظن:</u>

يشترط النحاة ما يأتي لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملاً، طبقاً لما استنبطوه من أفصح اللغات العربية، وأكثرها شيوعاً:

(١) أن يكون فعلاً مضارعاً.

(٢) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة .

(٣) وأن يكون مسبوقاً باستفهام .

(٤) وألا يَفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل. لكنْ يجوز الفصل بالظرف، أو بالجار مع

مجروره، أو بمعمول آخر للفعل، أو بمعمول معموله .

وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل، ورأيه قوي، والأخذ به أيسر.

(٥) ألا يتعدى بلام الجر، وإلا وجب الرفع على الحكاية ، نحو: أتقول للوالد فضلُك مشكورٌ؟.

فمثال المستوفي للشروط الخمسة: أتقول المنافقَ أخطرَ من العدو؟

أتقول الاستحمامَ ضارّاً بعد الأكل مباشرة؟.

«ومثال الفصل بالظرف: أفوق السحاب - تقول الطائرَ مرتفعاً؟.

وبالجار مع مجروره: -أفي أعماق البحر- تقول الغواصةَ مقيمةً؟.

وبمعمول الفعل مباشرة: -أواثقاً- تقول الكيمياءَ دِعامةَ الصناعة؟ ومن هذا أن يفصل أحد المفعولين بين الاستفهام والفعل المضارع، كقول الشاعر:

أجُهَّالا تقول: بَنِي لُؤَيّ ... لعمر أبيك أم متجاهلين

والأصل: أتقول بني لؤي جهالا ...

وبمعمول معموله: -أللأمن- تقول: العدلَ ناشراً. والأصل: ناشراً للأمن.

فإذا اختل شرط من الشروط السابقة لم يكن "القول" بمعنى: "الظن" فلا يكون بمعنى: "النطق والتلفظ"؛ فينصب مفعولاً به واحداً لا محالة.

أما إذا استوفي شروطه مجتمعة فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملا، على التفصيل الذي شرحناه. ويجوز -مع استيفائه تلك الشروط كاملة- أن يكون بمعنى: "النطق والتلفظ" فينصب مفعولاً به واحداً فقط، وعندئذ يتعين أن يكون الاسمان بعده مرفوعين حتماً -كما سلف- ويتعين إعرابها مبتدأ وخبراً في محل نصب، لتسد جملتُها مسد المفعول به. فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط .

ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر. والمتكلم يختار منهما ما يناسب المراد. فيصح: أتقول: الطائرَ مرتفعاً؟ كما يصح: أتقول: الطائرُ مرتفعٌ؟ ينصب الاسمين معاً، أو برفعهما على

الاعتبارين السالفين المختلفين ؛ طبقاً للمعنى المقصود.

حذف المفعولين، أو أحدهما، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغيّ، لا يختص بباب، ولا يقتصر على مسألة، ويراد به: حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه. وهو جائز بشرطين:

(١) أن يوجد دليل يدل على المحذوف، ومكانه .

(ب) وألا يرتب على حذفه إساءة للمعنى، أو إفسادٌ في الصياغة اللفظية .

واستناداً إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معاً أو أحدهما. فمثال حذفهما معاً: - هل علمتَ الطيارةَ سابحةً في ماء الأنهار؟.

فتجيب: نعم، علمتُ ... - هل حسبت الإنسان واصلا إلى الكواكب الأخرى؟. نعم، حسبت ... ، أي: علمت الطيارَةَ سابحةً ... -وحسبت الإنسانَ واصلاً ...

ومثال حذف الثاني وحده (وهو كثير) : أيّ الكلامين أشدُّ تأثيراً في الجماهير؛ آلشعرُ أم الخَطابة؟ فتقول: أظن الخطابة ... أي: أظن الخطابة أشدَّ ...

ومثال حذف الأول وحده ، (وحذفه أقل من الثاني) : ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد؟ فتقول: أعلم ... بطلا صحابيّاً من أبطال التاريخ. أيْ: أعلم خالداً بطلا..

فقد صَحّ الحذف في الأمثلة السابقة؛ لتحقق الشرطين معاً. فإن لم يتحقق «الشرطان معاً لم يجز الحذف ؛ فلا يصح في تلك الأمثلة وأشباهها: علمت فقط، ولا حسبت فقط؟ بحذف المفعولين فيهما. ولا يصح علمت الطيارة ... ولا حسبت الإنسان ... بحذف المفعول الثاني فقط، ولا علمت ... سابحةً، ولا حسبت ... واصلا؟ بحذف الأول. وهكذا امن كل ما فقد الشرطين معًا؟ أو أحدهما.

ملاحظة : لأن عدم معرفة المحذوف يفسد المعنى فساداً كاملاً، وعدم معرفة مكانه يؤثر في المعنى قليلاً أو كثيراً؛ فلوضع الكلمة في الجملة أثر في المعنى. ولا فرق في الدليل (القرينة) بين أن يكون مَقَاليّاً؛ (أي: قولاً يدل على المحذوف) وأن يكون حالياً: (أي: أمراً آخر مفهوماً من

الحال والمقام، بغير نطق ولا كلام.

واعتماداً على الأصل البلاغي السابق أيضًا يصح حذف الناسخ مع مرفوعه؛ نحو: ماذا تزعم؟ فتجيب: ... الأخَ منتظراً في الحقل. أي: أزعم

المسألة: أعلم ... أرى ...

أ ... فرح ... الحزين. ... ... أفرحت الحزين.

زهق ... الباطل. ... ... أزهق الحق الباطل.

لان ... المتشدد. ... ... ألانت الحوادث المتشدد.

ب ... سمع ... الصديق الخبر السار. ... ... أسمعت الصديق الخبر السار.

ورد ... الغائب أهله. ... ... أوردت الغائب أهله.

قرأ ... الأديب القصيدة. ... ... أقرأت الأديب القصيدة.

جـ ... علمت ... الحرفة وسيلة الرزق. ... ... أعلمت الغلام الحرفة وسيلة الرزق.

علم ... الشباب الاستقامة طريق السلامة. ... ... أعلمت الشباب الاستقامة طريق السلامة.

رأيت ... الفهم رائد النبوغ. ... ... أريت المتعلم الفهم رائد النبوغ.

رأى ... الخبراء الآثار كنوزًا. ... ... أريت الخبراء الآثار كنوزا.

الفعل نوعان: "لازم"؛ "أي: قاصر؛ لا ينصب بنفسه المفعول به" و"متعد"؛ ينصب بنفسه مفعولًا به، أو مفعولين، أو ثلاثة، ولا يزيد عليها.

ولتعدية الفعل اللازم وسائل معروفة في بابه ، منها: وقوعه بعد "همزة النقل". "أي همزة التعدية"، فإذا دخلت همزة النقل على الفعل الثلاثي اللازم، أو الثلاثي المتعدي لواحد أو لاثنين غيرت حاله، وجعلت الثلاثي اللازم متعديًا لواحد – كأمثلة: "أ"– وصيرت الثلاثي المتعدي لواحد متعديًا لاثنين –كأمثلة "ب"– وصيرت الثلاثي المتعدي لاثنين متعديًا لثلاثة كأمثلة "ج"– فشأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثي مفعولًا به ؛ فتنقله من حالة إلى أخرى تخالفها ؛ فتسكب الجملة مفعولًا به جديدًا لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل على الفعل أما غير

الثلاثي، فلا تدخل عليه هذه الهمزة.

ولا يكاد يوجد خلاف هام في أن التعدية بهمزة النقل على الوجه السالف قياسية في الثلاثي اللازم، وفي الثلاثي المتعدي بأصله لواحد، إنما الخلاف في الثلاثي المتعدي بأصله لاثنين؛ أتكون تعديته بهمزة النقل مقصورة على فعلين من الأفعال القلبية؛ هما: علم -ورأى - دون غيرهما من باقي الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين، والتي سبق الكلام عليها -أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين؛ فتشملهما، وتشمل أخواتهما القلبية التي مرت في الباب السالف؟ رأيان: وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة، فتقصر التعدية على الفعلين المعينين "علم" و"رأى" ولا تبيح قياس شيء عليهما من أفعال اليقين، والرجحان وغيرهما، فلا يصح عندها أن تقول: أظننت الرجل السيارة قادمة، وأحسبته السفر فيها مريحًا، في حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين، ولا يرى وجهًا للتفرقة بينهما وبين نظائرهما من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين بحسب أصلها .

سواء أخذنا برأي الجمهرة أم بالرأي الآخر، فالفعل القلبي الناصب للمفعولين بحسب أصله، وبحسب رأي كل منهما في نوعه ... سينصب ثلاثة بعد دخول همزة التعدية عليه، ومفعوله الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، ويجري عليهما في حالتهما الجديدة ما كان يجري عليهما قبل مجيء همزة التعدية، فتطبق عليهما وعلى أفعالهما -وباقي المشتقات- والأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية التي سبق شرحها، ومنها: التعليق، والإلغاء، والحذف اختصارًا لدليل ...

فمن أمثلة التعليق: أعلمت الشاهد لأداء الشهادة واجب، وأريته إن كتمانها لإثم كبير، ومن أمثلة الإلغاء أو عدمه: النخيل أعلمت البدوي أنسب للصحراء -أو: أنسب للصحراء أعلمت البدوي النخيل- أو: النخيل أنسب للصحراء أعلمت البدوي، وأصل الجملة: أعلمت البدوي النخيل أنسب للصحراء، أما المفعول به الأول من الثلاثة فقد كان في أصله فاعلًا كما عرفنا، فلا علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة.

ومن أمثلة حذف المفعول به الثاني لدليل أن يقال: عرفت حالة المزرعة؟ فتجب: أعلمني الخبير

... جيدةً، أي: أعلمني الخبير المزرعة جيدة، ومثال حذف الثالث لدليل؛ أن يقال: هل علم الوالد أحدًا قادمًا لزيارتك؟ فتجيب: أعلمته زميلًا، أي: زميلًا قادمًا لزيارتي ومثال حذف الثاني والثالث معًا أن تقول: أعلمته.

فإن كان الفعل: "علم" بمعنى: "عرف" أو كان الفعل: "رأى" بمعنى "أبصر" – لم ينصب كلاهما في أصله إلا مفعولًا به واحدًا كما سبق ، نحو: علمت الطريق إلى النهر –رأيت الشهب المتساقطة، فإذا دخلت على أحدهما همزة التعدية صيرته ينصب مفعولين، نحو: أعلمت الرجل الطريق إلى النهر، وأريت الغلام الشهب المتساقطة، وهذان المفعولان ليسا في الأصل مبتدأ وخبرًا؛ إذ لا يصح: الرجل الطريق –الغلام الشهب، ولهذا لا يصح

وقد نصت كتب اللغة على أفعال أخرى –قلبية وغير قلبية– قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل، دون وجود همزة التعدية قبله، وأشهر تلك الأفعال خمسة: نبأ – أنبأ – حدث – أخبر – خبر ... مثل: نبات الطيار الجو مناسبًا للطيران – أنبأت البحار الميناء مستعدًا – حدثت الصديق الرحلة طيبة – أخبرت المريض الراحة لازمة – خبرت البائع الأمانة أنفع له، والكثير من الأساليب المأثورة أن يكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنية للمجهول، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثة نائب فاعل مرفوعًا، ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين، ومن الأمثلة قول الشاعر:

نبت نعمى على الهجران عاتبة ... سقيًا ورعيًا لذاك العاتب الزاري

وقد جاء في القرآن "نبأ" ناصبًا مفعولًا واحدًا صريحًا، وسد مسد المفعولين الآخرين جملة "إن" مع معموليها، بعد أن علقت الفعل عنها باللام في قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ}

جدول المحتويات

ثقافة نحوية

ما يدخل على المبتدأ
النواسخ

منشورات المكتبة الخاصة